1

RIGHTS RADAR

Photo: **Ahmed Basha**

اليمن..القتل المرعب للمدنيين

تقرير عن حقوق الانسان في اليمن

يناير 2017

السياق العام

عقود من الأزمات

ظل اليمن طيلة عقود ماضية يعاني أزمات سياسية متتالية وصراعات مسلحة متقطعة، فرضها الواقع الجيوسياسي والتوازنات المحلية والإقليمية والدولية، أسفرت عن تردّي الأوضاع المعيشية للسكان، وضاعف ذلك فساد النظام الحاكم وممارسته الإقصاء والاستئثار بالسلطة والثروة، ما خلق حالة من الاحتقان الداخلي على الرغم من وجود هامش ديمقراطي نسبي. تطوّر هذا الاحتقان الداخلي عبر تشكّل احتجاجات محدودة في المدن الجنوبية منتصف العام 2007، بمبرر الاقصاء والتهميش، وتُوّج بانتفاضة شعبية عارمة في معظم مدن البلاد في الشمال والجنوب، مطلع العام 2011، ضمن موجة ثورات (الربيع العربي) التي اجتاحت العديد من الدول العربية. استمرت الاحتجاجات الشعبية في اليمن نحو عام، واجهها نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح بالقمع غير المسبوق، قبل أن يتوقف قطار احتجاجات الربيع العربي في اليمن باتفاق التسوية السياسية الذي وقعت عليه جميع الأطراف السياسية، بموجب المبادرة الخليجية، برعاية الأمم المتحدة، يقضي برحيل صالح وانتخاب عبدربه منصور هادي خلفا له، وانطلاق حوار وطني شامل يضم كل ألوان الطيف السياسي والمجتمعي، أفضى إلى مرحلة انتقالية، تؤسس لدولة اتحادية من ستة أقاليم ومشروع دستور جديد.

مضى اليمنيون في مسار العملية الانتقالية نحو مؤتمر الحوار الوطني الذي ضم كافة المكونات السياسية والمجتمعية، بما فيها حركة أنصار الله (جماعة الحوثيين)، التي حظيت بتمثيل في المؤتمر اعتبرها محللون أكبر من حجمها، واتفقت المكونات السياسية على مسودة دستور جديد، غير ان التغاضي عن سلاح جماعة الحوثيين والحصانة التي منحتها المبادرة الخليجية لنظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح من الملاحقات القانونية عن انتهاكات حقوق الإنسان، هيأت فرصا مواتية للإفلات من العقاب. هذا الوضع خلق حالة من الفرز والاستقطابات الإقليمية والدولية التي أعقبت ثورات الربيع العربي، ألقت بظلالها على مسار الأحداث في اليمن الذي يعاني أصلا من أزمات مزمنة واختلالات كبيرة، الأمر الذي أعاق فرص المضي في عملية الانتقال السلمي في البلاد، وساهم في تقويض أسس العملية السياسية، بدءا من السيطرة على محافظة عمران وانتهاء باجتياح العاصمة اليمنية صنعاء يوم 21 أيلول/سبتمبر 2014، من قبل مسلحي حركة أنصار الله الحوثية بالمشاركة والدعم اللوجستي من قبل قوات في الجيش موالية للرئيس السابق علي صالح، ومن ثم الانقلاب على الشركاء السياسيين وعلى السلطة المنتخبة جماهيريا، والعمل على عسكرة كل مظاهر الحياة المدنية والسياسية، تلا ذلك اجتياح بقية المدن، ومحاولة فرض خارطة جديدة للمشهد العام في البلاد بقوة السلاح.

لم تكن حالة حقوق الإنسان في اليمن في وضع مثالي، ومع ذلك مثّل تأريخ 21 أيلول/ سبتمبر 2014 انتكاسة أخرى كبيرة لحقوق الإنسان وفي التحول السياسي والمشهد اليمني برمّته، حيث نجح المسلحون الحوثيون في الانقضاض على مقوّمات الدولة، بالتحالف مع الرئيس السابق وتواطؤ العديد من المسئولين العسكريين والسياسيين ووحدات من الأمن والجيش الموالية له، ومن ثم سيطر الحوثيون على أغلب سلاح الجيش ومقدرات الدولة والتمدد في العديد من المحافظات اليمنية.

واتجه مسلحوا جماعة الحوثي وقوات صالح لشن حروبهم المباشرة على فرقاء العمل السياسي المناهضين للانقلاب وعلى الحريات السياسية والمدنية وعلى الحريات الصحافية والإعلامية والحقوقية، ما أفضى إلى تفاقم الحالة الإنسانية وتحول البلد إلى ساحة صراعات إقليمية مفتوحة.

وضعت قوات الحوثيين وصالح الرئيس هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح رهن الإقامة الجبرية في منزليهما بصنعاء مطلع العام 2015، وقاموا بحل البرلمان وأعلنوا عن إنشاء لجنة ثورية لإدارة شؤون الحكم ومجلس للرئاسة. بعد نحو شهر تقريبا تمكن الرئيس هادي من الإفلات من قبضتهم والوصول إلى عدن، جنوب البلاد واتخذها عاصمة مؤقتة، غير أن قوات الحوثيين وصالح قصفت مقر إقامته الرئاسي في قصر المعاشيق في عدن بالطيران.

على إثر ذلك تمكن الرئيس هادي وأقطاب حكومته من مغادرة عدن إلى المملكة العربية السعودية، مستنجداً بجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي للتدخل عسكرياً، كما وجّه هادي رسالة إلى مجلس الأمن الدولي يطلب منه إصدار قرار للتدخل الدولي لوضع حد لتقدم قوات صالح والحوثيين. أدركت العربية السعودية أن الفرصة مواتية للقضاء على قدرات وحدات الجيش اليمني الموالية لصالح بعد أن بات تحت تصرف الحوثيين المعروفين بولائهم لإيران الخصم الإقليمي التقليدي للسعودية، لا سيّما بعد تصاعد وتيرة التهديدات

نتيجة لسيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في 2014 تشكّل واقع جديد، يتسم بالقمع للحريات العامة، شهدت فيه الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان، طالت العديد من الناشطين السياسيين والإعلاميين والحقوقيين والتجمعات السلمية والتظاهرات المناوئة لها.

الحوثية العلنية للمملكة السعودية، واتخاذهم خطوات تصعيدية وصفت بـ "العدائية"، بدءًا بإجراء مناورات عسكرية بالقرب من الحدود الجنوبية للسعودية، مروراً بعقد اتفاقيات اقتصادية ونفطية واتفاقيات سيادية مع طهران، وانتهاء بتسيير نحو 14 رحلة جوية أسبوعيًّا للطيران الإيراني بين طهران وصنعاء. على إثر ذلك تم تشكيل تحالف عسكري عربي بقيادة السعودية، يضم خمس دول خليجية، إضافة إلى الأردن ومصر والمغرب والسودان، قام بقصف مواقع الحوثيين وقوات صالح، في إطار عمليات عسكرية أطلق عليها (عاصفة الحزم)، اعتبارا من منتصف ليل الخميس 26 آذار/مارس 2015، بعد أن فرضت حظر طيران في أجواء اليمن، وقطعت خطوط الإمداد عن الحوثيين والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق صالح. وبررت قوات التحالف العربي عملياتها العسكرية في اليمن بطلب من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي واستنادا على اتفاقية الدفاع العربي المشترك وقرارات مجلس الأمن بشأن عملية الانتقال السياسي في اليمن. وعلى الرغم من ان الغارات الجوية لقوات التحالف كانت تستهدف المنشآت والمواقع العسكرية إلا أنها طالت أماكن مدنية أيضا، وألحقت أضراراً بالبنية التحتية في البلد، وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، بينهم أطفال ونساء، وأعلنت قوات التحالف فتح تحقيقات بشأن العديد منها، واعترفت بالمسؤلية عن بعضها ووعدت باتخاذ تدابير جبر الضرر إزاء الضحايا.

وفي تأريخ 14 نيسان/إبريل، 2015، أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا برقم 2216، تحت الفصل السابع، أكد على شرعية الرئيس هادي، وينص على أن "يقوم الحوثيون فورا بدون قيد أو شرط بما يلي: أ. الكف عن استخدام العنف؛ ب. سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء؛ ج. التخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، بما في ذلك منظومات القذائف؛ د. التوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية". ودعا قرار مجلس الأمن "كل الأطراف اليمنية، لا سيما الحوثيون، إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف وتسريع المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجرى بوساطة من الأمم المتحدة".

وفي تأريخ 2 تشرين أول/أكتوبر 2015، تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في ختام دورته الثلاثين، بالإجماع قراراً قدمته المجموعة العربية بدعم لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان باليمن المكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن منذ العام 2011، حيث يطرح المشروع العربي دعما تقنيا وفنيا للجنة حقوق الإنسان اليمنية التي أمر بتشكيلها الرئيس عبدربه منصور هادي.

وفي 28 أيار/مايو، 2015 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن محادثات بين أطراف النزاع اليمنية، لكنها تأجلت عدة مرات ولم تسفر آخر جولة من المباحثات اليمنية في الكويت عن أي نتائج عملية لإحلال السلام في اليمن والتي انطلقت في الثلث الأخير من نيسان/أبريل 2016 واستمرت لنحو 3 أشهر واكتفت أطراف النزاع بالاتفاق على عقد مزيد من المشاورات. أسفرت الصراعات المسلحة في اليمن عن تصدّعات كبيرة وانشقاقات داخل مؤسستي الأمن والجيش بين موالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح وجماعة الحوثيين من جهة، وبين تابعين لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، في الجنوب والشمال ووسط وشرق البلاد، الذين انتظموا في شكل لجان محلية للمقاومة الشعبية وقوات نظامية تحت قيادة الجيش الوطني.

واقع يمني جديد

نتيجة لسيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء تشكّل واقع يمني جديد، يتسم بالقمع للحرّيات العامة، شهدت فيه الكثير من الانتهكات لحقوق الإنسان طالت العديد من الناشطين السياسيين ورجال الإعلام والصحافة والحقوقيين والتجمعات السلمية والتظاهرات المناوئة لها.

اضطُرت حكومة محمد سالم باسندوة إلى تقديم استقالتها كما ألزمت المكونات والأحزاب السياسية بتوقيع اتفاق (السلم والشراكة)، ينص على تشكيل حكومة توافقية جديدة ووقف إطلاق النار ورفع معسكرات الاعتصام الحوثية من صنعاء ومحيطها، في الوقت الذي كانت فيه قوات الحوثيين تتحرك لإحكام السيطرة على العاصمة صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014.

وفي تاريخ 7 تشرين ثاني/نوفمبر 2014 أعلن عن تشكيل حكومة توافقية برئاسة خالد محفوظ بحاح تضم ممثلين من مختلف القوى والمكونات السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية، بالإضافة إلى جماعة الحوثيين والحراك الجنوبي بموجب اتفاق (السلم والشراكة)، فيما أصدر الرئيس هادي تعيينات واسعة لممثلين عن جماعة الحوثي المسلحة في مختلف الأجهزة السيادية للدولة.

وبالرغم من ذلك لم تتوقف جماعة الحوثي عن مواصلة سلوكها القمعي تجاه المناهضين لها من القوى والمكونات السياسية، حيث اقتحمت مقرات بعض الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني والإغاثي والحقوقي والمدارس والجامعات ودور العبادة والمؤسسات الإعلامية وصادرت محتوياتها، واختطفت المئات من السياسيين والإعلاميين والنشطاء الحقوقيين.

في الوقت ذاته تبنّت جماعة الحوثي خطابا إعلاميا تحريضيا مشحونا بالكراهية ضد خصومها السياسيين واستخدمت توصيف "دواعش" و"تكفيريين" ضدهم للإفراط في خطاب الكراهية ضد مناهضيها، وتزامن هذا الخطاب مع تصاعد موجة اغتيالات سياسية غامضة، طالت العديد من الشخصيات بما فيها شخصيات محسوبة على الحوثيين، وكذا حوادث تفجيرات متفرقة، طالت العديد من المساجد والأماكن العامة.

شن المسلحون الحوثيون بتأريخ 19 كانون ثاني/يناير 2015 هجوماً على القصر الرئاسي (دار الرئاسة) في العاصمة صنعاء وسيطروا عليه وفرضوا حصارا كاملا على منزل رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، أعقبه اشتباكات مسلحة أسفرت عن مقتل وإصابة نحو 25 شخصاً من أقارب هادي وأفراد حراسته.

وفي 22 كانون ثاني/يناير 2015، قدمت الحكومة اليمنية استقالتها إلى رئيس الجمهورية إثر الإقامة الجبرية التي فرضها المسلحون الحوثيون على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء، أعقب ذلك بساعات إعلان الرئيس هادي نفسه عن تقديم استقالته إلى مجلس النواب، وعزا سبب استقالته إلى "المستجدات التي ظهرت منذ 21 أيلول/سبتمبر 2014"، قبل أن يعلن تراجعه عن تقديم استقالته لاحقاً بعد تمكنه من الإفلات من قبضة المسلحين الحوثيين ووصوله إلى عدن واتخاذها عاصمة مؤقتة لليمن، حيث برر تقديم استقالته بأنها كانت تحت الإكراه وأعلن أن "جميع القرارات التي اتخذت منذ 21 أيلول/سبتمبر حتى الإفراج عنه باطلة ولا شرعية لها"، بمبرر أنها كانت تحت الإكراه من قبل جماعة الحوثيين.

تركت عملية تقديم هادي استقالته المفاجئة اليمن في حالة اضطراب سياسي، جعلت جماعة الحوثي تعلن بشكل منفرد عن (إعلان دستوري)، بتأريخ 6 شباط/فبراير 2015، قضى بحل مجلس النواب (البرلمان) وتشكيل لجنة ثورية عليا لإدارة شؤون الدولة والحكومة بقيادة محمد علي الحوثي.

حاول الرئيس هادي، من العاصمة المؤقتة عدن استعادة صلاحياته كرئيس للبلاد بإجراء تعيينات جديدة، غير أنها اصطدمت بتحالف قوات (الحوثي/صالح) التي لم تسمح له بالعودة مجددا إلى ممارسة مهامه الرئاسية، وهو ما أوجد انقساما في المؤسسة العسكرية والأمنية وأسفر عن نشوب نزاع مسلح في مدينة عدن، وقيام طائرات حربية تابعة للجيش اليمني الموالي للرئيس السابق صالح بقصف القصر الرئاسي الذي كان يقطن فيه الرئيس هادي في عدن.

وفي 24 آذار/مارس 2015، تقدّم الرئيس هادي رسميا بطلب للجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي للقيام بعمل عسكري لردع قوات الانقلابيين على سلطته الشرعية، وفي تأريخ 25 آذار/مارس 2015، سيطرت قوات موالية لصالح على مطار عدن، كما عاودت طائرات حربية قصف مقر إقامة الرئيس هادي، دفعته إلى مغادرة البلاد براً عبر محافظات حضرموت والمهرة ومنها إلى سلطنة عمان، ثم العاصمة السعودية الرياض.

وبينما كانت قوات الحوثيين وصالح تواصل التمدد في المدن وإعادة رسم خارطة جديدة في المشهد السياسي في البلاد بقوة السلاح، استيقظت العاصمة صنعاء فجأة منتصف ليل 26 آذار/مارس 2015 على وقع أصوات الغارات الجوية لأولى العمليات العسكرية لقوات التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية، والتي أطلق عليها (عاصفة الحزم)، حيث شنت مقاتلات التحالف غارات جوية على المواقع العسكرية لقوات الحوثيين وصالح في العاصمة صنعاء ومحافظات أخرى.

> تنوعت الانتهاكات لحقوق الإنسان في اليمن بين القتل خارج نطاق القانون والاعتقال والتعذيب وقصف الأحياء السكنية وقمع الحريات وتقويض سلطات الدولة، واستخدام منشآت مدنية لأغراض عسكرية وزارعة الألغام وتجنيد أطفال وقطع الخدمات العامة وتفجير منازل ومنشآت.

مشهد الإنتهاكات الحقوقية

الغارات الكثيفة لقوات التحالف العربي التي استهدفت المواقع العسكرية للحوثيين ومعسكرات الجيش الموالية للرئيس السابق صالح في العديد من المدن والبلدات في اليمن منذ 26 آذار (مارس) 2015، أسفرت أيضا عن سقوط الكثير من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين وتدمير قطاعات واسعة من البنية التحتية والمنشآت المدنية العامة والخاصة في مختلف أرجاء اليمن، بمبرر تواجد أهداف حوثية فيها أو استخدامها لأغراض حربية. وفي المقابل، أسفرت هجمات المسلحين الحوثيين وحليفتها قوات الرئيس السابق صالح، على مختلف المدن والبلدات اليمنية منذ مطلع العام 2014 عن ارتكاب حالات قتل كثيرة في أوساط المدنيين خارج القانون، اعتقالات تعسفية، قتل وتعذيب في المعتقلات، تفجير المنشآت والبيوت، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وممارسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين وحصار المدن وحرمانها من الخدمات الأساسية العامة وأيضا قطع رواتب الموظفين و"السيطرة على مقدّرات البلاد المالية وتسخيرها لتمويل عملياتهم الحربية تحت مسمى (المجهود الحربي)"، وفقا للاتهامات الحكومية لها. المعارضة المسلحة للتمدد الحوثي، التي يطلق عليها (المقاومة الشعبية)، تشكّلت عقب التحركات المسلحة للحوثيين للسيطرة على المدن والبلدات خارج إطار القانون بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء. والمقاومة الشعبية هي خليط من المكوّنات السياسية والقبلية المحلية في كل من محافظات مأرب، عدن، تعز، لحج، الضالع، الجوف وشبوة، وقد اتهم بعض أفرادها أيضا بارتكاب انتهاكات محدودة لحقوق الإنسان. قوات السلطة الشرعية والإماراتية في محافظات عدن ولحج وحضرموت، بما فيها قوات الحزام الأمني والنخبة الحضرمية، إرتكبت هي الأخرى حالات انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، تضمنت حالات قتل خارج إطار القانون، اعتقالات تعسفية ممنهجة، حالات تعذيب خطيرة، حالات تمييز عنصرية، تضييق على الحريات الإعلامية وحرية التعبير وإدارة هذه المحافظات منذ السيطرة عليها بحالة طوارئ للإفلات من العقاب أو من المساءلة القانونية مستقبلا. إلى جانب ذلك، سجلت انتهاكات عديدة ارتكبتها فصائل مسلحة في الحراك الجنوبي وكذا عناصر تنظيم القاعدة في محافظات عدن، لحج، أبين، حضرموت والضالع، توزّعت بين القتل خارج إطار القانون، الاعتداءات الجسدية والاختطافات والتدمير ونهب الممتلكات. خلال العامين الماضيين، أطلقت العديد من المنظمات المحلية والدولية المهتمة بحقوق الإنسان تقارير حقوقية ترصد الانتهاكات التي شهدتها معظم المحافظات اليمنية التي كانت مسرحا للنزاع المسلح. وتنوعت الانتهاكات لحقوق الإنسان بين القتل خارج نطاق القانون والاعتقال التعسفي والتعذيب وقصف الأحياء السكنية وقمع الحريات الإعلامية ومنع الموظفين من تأدية واجباتهم الوظيفية،

Photo: Ahmed Albasha

جرائم انتهاك الحق في الحياة ضد المدنيين أخذت أشكالا مختلفة، بدءا بقمع التجمعات السلمية بالرصاص الحي، مروراً بممارسات القتل الجماعي والقصف العشوائي على الأحياء السكنية وانتهاء بالاعدام بدم بارد والقتل عبر زراعة الألغام أو تحت التعذيب.

وتقويض سلطات الدولة التنفيذية والقضائية، واستخدام منشآت مدنية لأغراض عسكرية وتلغيم أراضي زراعية وطرق تُرابية وتجنيد أطفال وقطع الخدمات العامة وحجب مواقع إخبارية إلكترونية وتفجير منازل ومدارس ومساجد.

هذا التقرير، الذي يعتبر باكورة إصدارات منظمة (رايتس رادار) لحقوق الإنسان في العالم العربي، صدر في كانون ثاني/يناير 2017 ويسلّط الضوء على عمليات القتل خارج إطار القانون، مع سرد بعض النماذج البارزة لحالات الانتهاكات التي ارتكبت خلال عامي 2015 و 2016 وما قبلها من قبل مختلف الأطراف، وذلك ضمن سلسلة تقارير دورية ستصدرها (رايتس رادار) تباعا حول حقوق الإنسان.

اعتمد هذا التقرير في بياناته على الراصدين الميدانيين لمنظمة رايتس رادار الذين ينتشرون في أكثر من 18 محافظة يمنية، بالإضافة إلى تقارير وبيانات ومعلومات قام راصدون محليون بتوثيقها في معظم المحافظات اليمنية، وكذا تقارير وبيانات صادرة عن منظمات حقوقية تابعة للأمم المتحدة وأخرى عن منظمات غير حكومية محلية ودولية.

يتميز هذا التقرير بأنه يصدر عن منظمة حقوقية مستقلة تعمل وفق معايير دولية، تغطّي رصد وتوثيق كافة الانتهاكات لحقوق الإنسان التي ارتكبت من قبل كافة الأطراف دون استثناء، وتستقي معلوماتها من شبكة مصادرها الميدانية الكفؤة، والتي تستخدم أحدث التقنيات في عمليات الرصد والتوثيق لحالات الانتهاكات.

وعملت منظمة رايتس رادار على تجميع وفرز المعلومات والبيانات الحقوقية بصورة منهجية تعتمد على الأولويات الرئيسية في منظومة حقوق الإنسان، بحسب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

RIGHTS RADAR

انتهاكات الحق في الحياة

رصدت منظمة رايتس رادار خلال العام 2016 وقوع 24 حادثة اغتيال و22 عملية إرهابية، في محافظة عدن، التي استهدفت بكافة العمليات الإرهابية التي وقعت في اليمن خلال العام 2016، أسفرت عن سقوط 371 قتيلا.

Photo: Taiz Newz Network

منذ سيطرة المسلحين الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014 شهدت الساحة اليمنية انتهاكات بصورة غير مسبوقة للحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة، حيث يحصد النزاع المسلح أرواح اليمنيين بشتى الوسائل وعلى يد مختلف الأطراف مع تفاوت كبير بين طرف وآخر.

وتفشّت إثر ذلك ظاهرة القتل العشوائي بصوة غير مسبوقة، واستخدم التوظيف السياسي أداة للإفراط في عمليات القتل من قبل الحوثيين في سياق قمع الخصوم السياسيين ومحاولة تجسيد الوضع الانقلابي في العاصمة صنعاء وفي بقية المحافظات التي سيطر عليها المسلحون الحوثيون بالتحالف مع قوات الرئيس السابق علي عبدالله صالح، مع تغييب كامل لمنظومة العدالة في البلاد.

ولا زالت جرائم انتهاك الحق في الحياة مستمرة ضد المدنيين بوتيرة عالية، وتأخذ أشكالا مختلفة، بدءا بقمع التظاهرات والتجمعات السلمية بالرصاص الحي، مروراً بممارسات القتل الجماعي والقصف العشوائي على التجمعات البشرية والأحياء السكنية وانتهاء بالاعدام بدم بارد والقتل عبر زراعة الألغام أو تحت التعذيب في المعتقلات، حيث لا يكاد يمر يوم دون أن تزهق فيه أرواح مدنيين وتُنتهك حقوقهم وتصادَر حرياتهم وتُغتال فيه براءة الأطفال.

ساهمت العديد من العوامل في إشاعة مناخ إنتهاكات الحقوق الأساسية في اليمن، أبرزها الصراعات السياسية الداخلية والاستقطابات الخارجية التي ألقت بظلالها على الوضع الحقوقي بشكل عام وفي مقدمتها الحق في الحياة أو الحق في السلامة الجسدية والمعنوية، وساعد في انتشار ذلك أيضا غياب أداء مؤسسات الدولة المعنية بإنفاذ القانون، ناهيك عن اتساع دائرة العنف المسلح بشكل ممنهج على حساب سلطة القانون.

ارتكبت العديد من الأطراف الكثير من الانتهاكات، وفي مقدمتها مليشيا جماعة الحوثي وحليفتها القوات الموالية للرئيس السابق علي صالح، التي توصف معا بـ(الانقلابية) وكذا قوات التحالف العربي بقيادة السعودية بالإضافة الى القوات الحكومية والمقاومة الشعبية المسلحة الموالية للرئيس عبدربه منصور هادي، فيما استغلت عناصر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الصراع المسلح بين القوات الحكومية وقوات الانقلابيين لترتيب أوضاعها المسلحة، وتعزيز تواجدها القوي في بعض المناطق النائية.

شهدت العديد من المدن اليمنية عمليات استهداف للمتظاهرين السلميين بالرصاص الحي من طرف قوات الحوثيين وصالح، كما قامت هذه القوات بعمليات قصف عشوائي طالت العديد من الأحياء السكنية وسقط جراءها الكثير من المدنيين، خاصة في محافظات عدن ولحج وتعز والبيضاء ومأرب، وتوجه لها المسؤولية عن الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين والتجمعات السكانية واغتيال الناشطين السياسيين والصحافيين والتصفيات الجسدية لقيادات في الأمن والجيش الموالية للرئيس هادي أو التي ترفض الاشتراك بالحرب في صفوف الحوثيين، ناهيك عن القتل بدم بارد، وتطورت هذه الممارسات لتأخذ طابعاً أكثر قسوة باتخاذ ناشطين سياسيين وصحافيين دروعاً بشرية في مواقع عسكرية وأهداف مؤكدة لغارات التحالف العربي، بقيادة السعودية، كما عمدت قوات الحوثيين وصالح إلى زرع عشرات الآلاف من الألغام المضادة للأفراد قبل انسحابها من المناطق التي كانت تسيطر عليها، وهو الأمر الذي لا يزال يستنزف أرواح المزيد من المدنيين في محافظات تعز ومأرب وعدن ولحج وحجة وغيرها.

الغارات الجوية التي شنتها مقاتلات التحالف العربي بقيادة السعودية هي الأخرى أسفرت عن سقوط مدنيين، في العاصمة صنعاء ومحافظات الحديدة وصعده وحجة وتعز وإب وذمار وغيرها، إثر استهداف مواقع مدنية أو أماكن تجمع مدنيين بشكل مخالف لقواعد الاشتباك والقوانين الانسانية الدولية.

ورغم إعلان توقف الغارات أكثر من مرة ضمن اتفاقات وقف إطلاق النار، إلا أن أطراف النزاع استمرت في معاركها اليومية على الأرض في أكثر من جبهة، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين، الذين وجدوا أنفسهم عالقين وسط جحيم هذا القتال، الذي أدى إلى مقتل وإصابة الآلاف، بينهم أطفال ونساء، ونزوح عشرات الآلاف داخليا كما اضطر الآلاف غيرهم الى الهجرة خارجيا.

وقالت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مؤخرا، إنها وثقت مقتل مدنيين سقطوا في النزاع المسلح في اليمن، عددهم الإجمالي لا يقل عن 3799 مدنيا و اصيب 6711 اخرين بجروح منذ آذار/مارس 2015 وحتى 23 آب/أغسطس 2016.

Photo:Dawood Alwahbany

وأصدر مركز أبعاد للدراسات بالتعاون مع مركز صنعاء الحقوقي تقريرا إحصائيا كشف فيه عن مقتل نحو 12850 مدنيا منذ سقوط الدولة بأيدي المسلحين الحوثيين وقوات علي صالح في 21 أيلول/سبتمبر 2014 وحتى شهر تشرين أول/ أكتوبر 2016، كما أصيب حوالي 34620 مدنيا في عملية اجتياح واقتحام المدن من قبل ميلشيات الحوثي وقوات صالح بينهم 2812 طفلا و2269 امرأة في مختلف محافظات الجمهورية. وذكر التقرير أن قوات الانقلابيين (الحوثي/صالح) تسببوا مباشرة في مقتل أكثر من 11500 بمعدل 89% من القتلى المدنيين، بينهم 11244 مدنيا قتلوا على أيدي قوات الانقلابيين (الحوثي/صالح) في عمليات اجتياحها للمدن بينهم 914 طفلاً و 546 امرأة، فيما يقدر عدد القتلى جراء زراعتهم للألغام بأكثر من 256 مدنيا والتي أدت أيضا إلى إصابة أكثر من 335 غالبيتهم أصبحوا في عداد المعاقين، في خمس محافظات فقط هي لحج وعدن وأبين والضالع ومأرب وذلك خلال عام واحد بين تموز/يوليو 2015 وحزيران/ يونيو2016، بينما هناك محافظات أخرى سقط فيها ضحايا مدنيين نتيجة انفجار الألغام ولم تضف لهذه الإحصائية، كمحافظة تعز والبيضاء وحجة وعمران لعدم توفر بياناتات دقيقة لذلك. وتسببت الغارات الجوية لقوات التحالف العربي والقوات التابعة للرئيس هادي في مقتل حوالي 1350 مدنيا في مختلف المناطق اليمنية بمعدل 11% من إجمالي عدد القتلى المدنيين، منذ مطلع 2015 وحتى نهاية 2016.

الفرق الميدانية التابعة لمنظمة رايتس رادار وثّقت عددا كبيرا من حالات الانتهاكات لحقوق الانسان خلال فترة الحرب في مختلف الجوانب في العديد من المحافظات والتي ارتكبت من قبل مختلف الأطراف وما الحالات المنشورة في هذا التقرير الا نماذج محدودة فقط وليس حصرا لكل حالات الانتهاكات التي ارتكبت في البلاد.

سقط أكثر من 70 قتيل تحت التعذيب في سجون ومعتقلات الانقلابيين الحوثيين وصالح وكذلك في سجون القوات الحكومية والإماراتية في عدد من مدن الجنوب، حيث انتشرت ظاهرة التعذيب بوتيرة ممنهجة من قبل الطرفين.

قتل المتظاهرين السلميين:

شهدت العديد من المدن اليمنية احتجاجات واسعة مناهضة للحوثيين منذ كانون ثاني/يناير 2015، تطالب بخروجهم من المدن ومن مؤسسات الدولة، غير أنها قوبلت بقمع مفرط وممنهج، من قبل مسلحي جماعة الحوثي وصالح، مستخدمين الذخيرة الحية والقنابل المسيّلة للدموع، كما اختطفت متظاهرين وأساءت معاملتهم وعذّبتهم، ووصلت بعض حالات التعذيب للمختطفين حد الوفاة. ففي مدينة تعز، شنت قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي سابقاً)، الموالية للرئيس السابق علي صالح وأصبحت تحت قيادة الحوثيين، هجوما بالذخيرة الحية على محتجين سلميين، استمرت عمليات القمع للمتظاهرين عدة أيام متتالية، بدءاً من يوم 22 آذار/مارس 2015، ما أسفر عن قتل ما لا يقل عن ثمانية محتجين وإصابة ما لا يقل عن 30 آخرين، وأسعف ما يربو على 279 شخصاً من المتظاهرين جراء حالات الاختناق التي تعرضوا من الغاز المسيّل للدموع الذي استخدم لتفريقهم. واعتبرت منظمة العفو الدولية حينها بأن استهداف المتظاهرين السلميين على هذا النحو، يكشف ازدراء للحياة الإنسانية.

وفي مدينة إب (وسط اليمن)، قام مسلحوا جماعة الحوثي، بمشاركة عناصر يرتدون زي قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي سابقاً) الموالين لها، بالاعتداء على المتظاهرين السلميين بإطلاق الرصاص الحي ضدهم أكثر من مرة، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى. على سبيل المثال قتل مسلحون حوثيون الشاب نصر الشجاع، 23 سنة، بتأريخ 20 شباط/فبراير 2015، عندما أطلقوا الرصاص الحي على احتجاج سلمي شهدته المدينة، وطبقاً لعائلته اخترقت الرصاصة كتفه الأيسر وأتلفت القلب ثم خرجت من كتفه الأيمن وتسببت في وفاته. وأصيب محتجان آخران بجروح بليغة ناجمة عن عيارات نارية في اليوم نفسه. وفي تأريخ 4 شباط/فبراير 2015، أدى قمع المتظاهرين إلى إصابة ثلاثة أشخاص، أحدهم كانت حالته خطرة. وفي تأريخ 16 شباط/فبراير 2015، أطلقت مليشيات الحوثي الرصاص الحي على محتجين في مدينة إب، ما أدى إلى إصابة ثلاثة أشخاص على الأقل، وقد تحدثت مصادر صحافية أيضاً عن مقتل طفل وامرأة من المارة بالشارع برصاص الحوثيين أثناء قمع المتظاهرين. وفي مدينة البيضاء، قتل المسلحون الحوثيون 3 متظاهرين وأصابوا 15 آخرين بتأريخ 12 آذار/مارس 2015، في هجوم بالرصاص الحي نفذه الحوثيون على محتجين خرجوا في مدينة البيضاء جنوب شرقي اليمن رفضا لما أسموه بـ(الانقلاب الحوثي) على الدولة. واستمرت عمليات المسلحين الحوثيين في قمع أي تظاهرات أو تجمعات سلمية بعنف مفرط في المناطق التي سيطروا عليها بقوة السلاح، ولا زالت عمليات القمع تطال المتظاهرين ومنها القمع المستمر لمظاهرات أمهات المعتقلين الأسبوعية في العاصمة صنعاء.

وفي تأريخ 12 تشرين ثاني/نوفمبر 2016، قمعت مليشيا الحوثي وصالح المئات من العسكريين ومنتسبي الأمن، الذين تجمعوا في ميدان التحرير وسط العاصمة صنعاء التي تقع تحت سيطرتهم، لمطالبة سلطات الانقلابيين (الحوثيين/صالح) بصرف رواتبهم كاملة، بعدما قامت هذه السلطات بخصم نصف مرتباتهم لدعم وتمويل جبهاتهم القتالية. وقال مشاركون في تلك المظاهرة إن مليشيا الحوثي قمعت المظاهرة، وقامت بالإعتداء على المشاركين فيها بالهراوات وأعقاب البنادق واستخدمت الرصاص الحي، ما أدى إلى سقوط جرحى. وأكد مشاركون أن مليشيا الحوثي قامت بعملية خطف عدد من المحتجين ونقلهم إلى جهة غير معروفة. وفي نفس اليوم ولكن أمام القصر الجمهوري بصنعاء فرقت مليشيا الحوثي تجمعا لمنتسبي القضاء الذين كانوا يطالبون بالإفراج عن قاض خطفته المليشيا الحوثية في وقت سابق. وساهمت عمليات القمع التي مارستها ميليشيا الحوثي وصالح ضد المحتجين السلميين في تأجيج عوامل العنف المسلح في البلاد، وأغلقت أمام اليمنيين أي فرصة لاستخدام أدوات للنضال السلمي في مواجهة العنف الحوثي المسلح، وبالذات مع سيطرة الحوثيين على أغلب مقومات الدولة العسكرية والمدنية.

الاغتيالات السياسية

وفي ظل هذه الظروف ازدهرت جرائم الاغتيالات السياسية في الفترة التي أعقبت انقلاب الحوثيين وحلفائهم على سلطة الرئيس هادي المعترف بها دوليا، طالت قيادات سياسية تنتمي لحزب التجمع اليمني للإصلاح، وأخرى طالت شخصيات محسوبة على التيار المعتدل في جماعة الحوثي.

ففي 21 كانون ثاني/يناير 2014 اغتال مسلحون مجهولون الأستاذ الجامعي أحمد شرف الدين، عبر إطلاق الرصاص الحي عليه وهو يستقل سيارته في الشارع العام عقب خروجه من منزله بصنعاء، وهو قيادي بارز في حزب الحق وممثل عن حركة أنصار الله (جماعة الحوثي) في مؤتمر الحوار الوطني في اليمن.

وفي تأريخ 2 تشرين ثاني/نوفمبر 2014 اغتال مسلحان مجهولان الأمين العام المساعد لحزب اتحاد القوى الشعبية المقرب من الحوثيين محمد عبدالملك المتوكل بإطلاق الرصاص الحي عليه من قبل مسلحان كانا يستقلان دراجة نارية في العاصمة صنعاء، وسجّلت القضية ضد مجهول وطالب أفراد من عائلة المتوكل بعدم توظيف عملية اغتياله سياسياً. وقبل ذلك بعام اغتال مسلحان مجهولان بذات الطريقة عضو مجلس النواب الموالي للحوثيين عبدالكريم جدبان، في 22 تشرين ثاني/نوفمبر 2013.

وفي 18 تشرين ثاني/نوفمبر 2014، اغتيل الأمين العام المساعد لحزب التجمع اليمني للإصلاح في محافظة تعز صادق منصور الحيدري، في انفجار عبوة ناسفة زرعت في سيارته، في منطقة المسبح بتعز.

وفي تأريخ 30 آذار/مارس 2015، اغتال مسلحوا الحوثي القيادي في حزب الإصلاح بالحديدة جمال عياني، بعد انتهاء تظاهرة مناهضة لهم شهدتها المدينة، وقمعتها قوات الحوثي وصالح بالرصاص الحي.

وفي تأريخ 21 أيار/مايو 2015، اغتال مسلحون حوثيون الناشط في حزب الإصلاح عبده المدومي بصنعاء. ووفقا لشهود عيان أكدوا أن مسلحين حوثيين اغتالوا المدومي في حي السُنينة بعد أن كان قد تلقى تهديدات مسبقة منهم.

وفي تأريخ 23 نيسان/أبريل 2016، اغتال مسلحان، يعتقد انهما حوثيان كانا يستقلان دراجة نارية، رئيس مجلس شورى حزب التجمع اليمني للإصلاح في محافظة ذمار حسن اليعري، حيث أطلقا النار عليه أمام منزله أثناء عودته من صلاة الظهر، حيث فارق الحياة على الفور، وكان اليعري تعرض في وقت سابق للاختطاف من قبل مسلحين حوثيين في محافظة ذمار التي تقع تحت سيطرة الحوثيين.

ولم تعلن أي جهة أمنية أو مسؤول في سلطة الأمر الواقع الانقلابية في صنعاء عن فتح تحقيق في جرائم الاغتيالات والقتل خارج نطاق القانون التي طالت المتظاهرين السلميين او المدنيين أو قيادات سياسية معارضة للحوثيين على أيدي المسلحين الحوثيين.

وفي ظل غياب شبه كامل لنظام العدالة في اليمن، وانعدام إجراء تحقيقات شفافة وعادلة، اطلق مسؤولون أمنيون موالون للحوثي وصالح اتهامات سياسية بشأن حوادث الاغتيالات والهجمات العشوائية التي شهدتها البلاد منذ أيلول/سبتمبر 2014، وتم استخدام تلك الاتهامات في سياق التوظيف السياسي لهذه العمليات بهدف التخلص من الخصوم السياسيين مع تمييع القضايا جنائيا.

قوات التحالف العربي ارتكبت عملية دموية كبيرة في اليمن بغارة جوية استهدفت مجلس عزاء في القاعة الكبرى بصنعاء في 2016، ذهب ضحيتها نحو 140 قتيلا ومئات الجرحى، بينهم قيادات عسكرية وأمنية موالية لصالح والحوثيين.

هجمات إرهابية عشوائية

سيطرة جماعة الحوثي المسلحة على مؤسسات الدولة بمساعدة القوات الموالية للرئيس السابق علي صالح، دفعت باليمن إلى حالة من الفوضى غير المسبوقة في تأريخها الحديث، دفع ثمنها المدنيون، الذين وجدوا أنفسهم مكشوفي الظهر ودون حماية من عمليات القصف والهجمات العشوائية، فقد شهدت العاصمة صنعاء هجمات دموية، طالت المدنيين، دون ظهور أي نتائج للتحقيقات أو محاسبة المتورطين فيها. ففي تأريخ 7 كانون ثاني/يناير2015، فجر مجهولون سيارة مفخخة أمام كلية الشرطة بالعاصمة صنعاء، مستهدفين مئات الطلبة المتقدمين لاختبار القبول في الكلية، ما أسفر عن سقوط 42 قتيلاً و86 جريحا، حسب وزارة الداخلية اليمنية، دون أن تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم، في نفس الوقت الذي طغت إلى السطح تساؤلات عديدة عن المستفيد من الهجوم، في ظل تضارب تصريحات المسؤول الأمني الأول بالعاصمة صنعاء المعين من طرف الحوثيين مدير شرطة العاصمة العميد عبد الرازق المؤيد، الذي أعلن عقب الحادثة القبض على الخلية المسؤولة عن التفجير وتتألف من خمسة أعضاء، بينهم أحد منفذي الجريمة، ووعد بكشف أسمائهم "خلال ساعات" وهو ما لم يحصل. إذ أعلن في وقت لاحق، التحفظ على أسماء المتهمين لأسباب تتعلق بالتحقيق. وذكر في تصريح لقناة المسيرة التابعة للحوثيين، بأن المتهمين درسوا في (جامعة الإيمان)، والتحقوا بالدراسة الدينية في مركز دماج السلفي بصعدة، وشاركوا في الحرب في عمران، وهو الأمر الذي نفته جامعة الإيمان، التي احتلها مسلحوا الحوثي مع اجتياحهم للعاصمة صنعاء ونهبوا كافة محتوياتها، وطالبت الجامعة الدولة بـ"تحقيق شفاف (إزاء الاتهامات) وتقديم المجرمين للعدالة". وفي وقت سابق، بتأريخ 16 كانون أول/ديسمبر 2014، لقيت 9 طالبات بمدرسة الخنساء في رداع بمحافظة البيضاء حتفهن وأصيبت 18 أخريات في هجوم لا يزال يكتنفه الغموض، بسبب تضارب الروايات حول تفاصيل الحادثة والجهة المسؤولة، في ظل غياب أي آلية موثوقة للتحقيق في الحادثة التي وقعت في مدينة تحت سيطرة تحالف الحوثيين/صالح، حيث يقول الحوثيون والسلطات الأمنية ان المنفذين مسلحون من تنظيم القاعدة، شنوا حينها هجوماً بسيارتين مفخختين على مقر للحوثيين ونقطة تفتيش، غير أن إحدى السيارتين انفجرت بالقرب من حافلة الطالبات. وشهدت العاصمة صنعاء ومدن أخرى يمنية هجمات انتحارية، أسفرت عن سقوط مئات القتلى والجرحى، بينهم أطفال ونساء، مستهدفة مساجد ومناسبات دينية يقيمها الحوثيون، أعلن تنظيم (داعش) فرع اليمن مسؤوليته عن بعضها. ففي تأريخ 9 تشرين أول/أكتوبر 2014، لقي ما لا يقل عن 45 شخصا بينهم 4 أطفال مصرعهم وأصيب عشرات آخرون بجروح في هجوم انتحاري في ميدان التحرير وسط العاصمة اليمنية صنعاء استهدف تظاهرة للحوثيين ضد الرئيس اليمني عبده ربه منصور هادي. وفي تأريخ 31 كانون أول/ديسمبر 2014 فجّر انتحاري نفسه بحزام ناسف في احتفالية أقامها الحوثيون بمناسبة المولد النبوي في مدينة إب، أسفر عن سقوط 26 شخصا وإصابة 48 آخرين، معظمهم مدنيون. وتوالت التفجيرات الانتحارية التي أعلن تنظيم (داعش) في اليمن مسؤوليته عنها، ففي تأريخ 20 آذار/مارس 2015، تعرض جامعي بدر والحشوش بصنعاء اللذين يؤمّهما حوثيون لانفجارين منفصلين بشكل متزامن، أسفرا عن مقتل 142 شخصاً، بينهم مرجعيات دينية للحوثيين، أبرزهم الدكتور المرتضى المحطوري إضافة إلى إصابة 351 شخصا من المصلين. وكان التوظيف السياسي لجرائم العنف والقتل العشوائي حاضراً بقوة في هذه الهجمات، حيث يتم إقحام الخصوم السياسيين في تهمة الوقوف وراء هذه الهجمات العشوائية، ناهيك عن الخلط بين الاغتيالات السياسية والقتل العشوائي وجرائم التفجيرات الانتحارية العشوائية التي تطال مدنيين وفعاليات حوثية، وبين العمليات المسلحة الموجّهة لمناهضة التحركات العسكرية للحوثيين على أيدي مسلحي المقاومة الشعبية ووحدات الجيش الموالي للرئيس المعترف به دوليا عبدربه منصور هادي. وشهدت العاصمة اليمنية المؤقتة عدن سلسلة من الهجمات الانتحارية والعشوائية والاغتيالات طالت قيادات وقوات عسكرية تابعة للتحالف العربي وقيادات أمنية تابعة لحكومة الرئيس هادي وأسفرت بعضها عن سقوط مدنيين. ووثقت مؤسسة وجود للأمن الإنساني 1998 حالة انتهاك ضد المدنيين في محافظة عدن ارتكبتها قوات الحوثيين وصالح خلال اجتياحهم العسكري لمحافظة عدن، بينها سقوط 322 قتيلا، و256 جريحا، إلى جانب الانتهاكات الانسانية الأخرى في حق المدنيين. وتصاعدت وتيرة الاغتيالات في عدن بصورة لافتة في أعقاب تحريرها من قبل مسلحي الحوثي وصالح

> الهجمات الجوية الأمريكية بطائرات (درونز) في اليمن بلغت خلال العامين الماضيين 53 غارة تسببت في قتل 226 يمنيا بينهم مدنيين واستخدمت في رداع، كغطاء جوي لتسهيل مهمة تقدم الميليشيا الحوثية نحو المناطق القبلية المناهضة لها، فيما استغلتها عناصر القاعدة لحشد التعاطف القبلي معها.

Photo: Akram Al Rasiny

في تموز/يوليو 2015، في سياق عملية عسكرية واسعة شاركت فيها قوات يمنية تحت مظلة المقاومة الشعبية الموالية للرئيس هادي بمساندة قوات التحالف العربي. ففي تأريخ 6 تشرين أول/ أكتوبر 2015 وقعت 4 انفجارات بشكل متزامن في محافظة عدن استهدفت بعضها فندق القصر الذي اتخذته الحكومة مقرًا مؤقتا لها وأسفرت هذه الانفجارات عن مقتل 15 شخصا بينهم 4 جنود إماراتيين وجندي سعودي. وفي تأريخ 6 كانون أول/ديسمبر 2015، تم اغتيال محافظ محافظة عدن اللواء جعفر محمد سعد في استهداف موكبه بسيارة مفخخة أثناء مروره قرب مبنى الاتصالات في منطقة غولدمور بحي التواهي في مدينة عدن، جنوبي اليمن، وقتل في الحادث أيضا 8 من مرافقيه. وفي تأريخ 31 كانون/يناير 2016، عثر على جثة الخطيب السلفي سمحان عبدالعزيز راوي بعد مقتله، ملقاة قرب جولة سوزوكي بين مديريتي الشيخ عثمان وخورمكسر في محافظة عدن وعليها آثار تعذيب، حيث اختطفه مسلحون مجهولون وقاموا بتصفيته، ربما لدوره في التصدي للمسلحين الحوثيين وقوات صالح، عند دخولهم عدن. وفي تأريخ 28 شباط/فبراير 2016، اغتال مسلحون مجهولون الشيخ السلفي عبد الرحمن العدني بإطلاق النار عليه اثناء خروجه من منزله متجها نحو المسجد في منطقة الفيوش، في محافظة لحج، المجاورة لمحافظة لعدن.وشكل الهجوم المسلح على مركز لرعاية المسنين في حي الشيخ عثمان بمدينة عدن يوم 4 آذار/ مارس 2016 سابقة خطيرة، حيث أقدم مسلحون مجهولون، على تطويق دار الرعاية ظهراً وبدأوا بإطلاق النار عشوائياً ليقتلوا 16 شخصاً على الأقل من أفراد الحراسة وممرضات يحملن الجنسية الهندية (قتلوا 4 منهن)، بالإضافة إلى النزلاء من العجزة والمسنين، قبل أن يغادروا المكان.وفي تأريخ 5 آذار/مارس 2016 اغتال مسلحون مجهولون مدير قسم شرطة التواهي بمحافظة عدن العميد سالم ملقاط.وفي 25 آذار /مارس 2016 ضربت 3 عمليات انتحارية بسيارات مفخخة مناطق عديدة في محافظة عدن وأسفرت عن مقتل 26 شخصا.وفي تاريخ 28 آذار/ مارس 2016 قُتل ما لا يقل عن 61 شخصا في تفجير انتحاري استهدف مركز للتجنيد تابع للجيش اليمني في محافظة عدن.وفي 10 نيسان/ابريل 2016 اغتال مسلحون مجهولون الأمين العام للمجلس المحلي في منطقة المنصورة بمحافظة عدن أحمد الحيدري ونجله.وفي 29 نيسان /ابريل 2016 اغتال مسلحون مجهولون مدير مرور محافظة عدن العقيد مروان عبده بإطلاق النار عليه في منطقة الممدارة.وفي 6 أيار/مايو اغتال مسلحون مجهولون مدير السجن المركزي في محافظة عدن وهاد عون.وفي تاريخ 6 أيار/مايو 2016 اغتال مسلحان مجهولات كانا يستقلان دراجة نارية مدير السجن المركزي بمحافظة عدن وهب نجيب احمد عون وأحد أقربائه في منطقة المنصورة، حيث مقر السجن المركزي بعدن. وفي 23 أيار/مايو 2016 قُتِل ما لايقل عن 41 شخصا في تفجيرين انتحاريين استهدفا مجندين في معسكر القوات الخاصة في منطقة الصولبان بمحافظة عدن . وفي6 تموز/يوليو 2016 استهدف هجوم انتحاري بوابة معسكر قوات الأمن الخاصة في منطقة الصولبان بمحافظة عدن وأسفر عن مقتل 10 أشخاص. وفي 15 آب/أغسطس إغتال مسلحون مجهولون القيادي في حزب الاصلاح وخطيب جامع الرضا صالح حليس. وفي 26 آب/اغسطس 2016 اغتال مسلحون مجهولون القيادي السابق في المقاومة الشعبية بمحافظة عدن غسان سالم الجفري. وفي 29 آب/أغسطس 2016 قُتل ما لا يقل عن 70 شخصا جراء انفجار سيارة مفخخة استهدفت موقعا لاحتجاز الأسرى تشرف عليه كتائب المحضار بحي السنافر في منطقة المنصورة بمحافظة عدن أثناء استخدامه كمركز لتجنيد المستجدين. وفي 10 كانون أول/ديسمبر 2016 قُتل 48 شخصا في تفجير انتحاري استهدف تجمعا للجنود عند بوابة معسكر قوات الأمن الخاصة بمنطقة الصولبان في محافظة عدن. وبعدها بأسبوع وتحديدا في 18 كانون أول/ديسمبر 2016 قُتِل 52 شخصا في عملية انتحارية استهدفت تجمعا لجنود من قوات الأمن الخاصة عند منزل قائد القوات الخاصة بعدن، أثناء انتظارهم لاستلام رواتبهم. ورصدت منظمة رايتس رادار خلال العام 2016 وقوع 24 حادثة اغتيال و22 عملية إرهابية، في محافظة عدن، التي استُهدفت بكافة العمليات الإرهابية التي وقعت في اليمن خلال العام 2016، أسفرت عن مقتل المئات من العسكريين والمدنيين، حيث وصل عدد القتلى في هذه العمليات مجتمعة خلال العام 2016 إلى 371 قتيلا في محافظة عدن وحدها، بينما قُتِل نحو 25 شخصا بالاغتيالات والعمليات الإرهابية خلال العام 2015 وقُتِل نحو 322 شخصا خلال المواجهات المسلحة بين قوات المقاومة الشعبية والقوات الحوثية وصالح خلال 4 أشهر من سيطرة القوات الأخيرة على محافظة عدن.

انتهاكات الحوثيين في حق المدنيين

وثّق ناشطون ومنظمات حقوقية يمنية تفاصيل انتهاكات إنسانية مُروِّعة، ارتكبت خلال أحداث العنف المسلح التي شهدها اليمن منذ مطلع 2015، وتم توجيه أصابع الاتهام بارتكاب هذه الانتهاكات نحو أطراف عديدة، في مقدمتها قوات الانقلابيين الحوثيين والرئيس السابق علي صالح، خلال عملياتها العسكرية للسيطرة على المدن وقمع الأعمال المسلحة المناهضة لها، في ظل غياب تام لدور الجهات الحكومية وغير الحكومية المناط بها التحقيق في مثل هذه الوقائع.

ففي تأريخ 5 أيار/مايو 2015 ارتكبت قوات الحوثيين/صالح مجزرة انسانية مروعة ضد المدنيين الذين كانوا يحاولوا الفرار من ويلات الحرب في عدن، حيث أمطرت هذه القوات بقذائف صاروخية ومدفعية تجمعات لنازحين مدنيين عند رصيف ميناء التواهي في مدينة عدن، بينهم أطفال ونساء، كانوا يتأهبون للصعود إلى قوارب لتقلّهم بحراً إلى الضفّة الأخرى من اليابسة هرباً من جحيم الحرب والحصار في مدينة عدن. وكشفت العديد من المصادر الحقوقية عن صعوبات بالغة حالت دون توثيق تفاصيل هذه المجزرة والحصول على أرقام دقيقة حول الحصيلة النهائية لعدد ضحاياها، غير أنها تمكّنت من جمع وتوثيق شهادات مروعة لبعض الناجين من هذه الحادثة.

وقالت منظمة العفو الدولية إنها جمعت أدلة تدين المسلحين الحوثيين بشن هجمات عشوائية بقذائف الهاون على مدنيين، كما استهدفوا مرارا عاملين طبيين ومرافق صحية في محافظة عدن. وفي منطقة دار سعد بمحافظة عدن، جنوبي اليمن، أقدمت مليشيات الحوثي وصالح في تأريخ 20 تموز/يوليو 2015، على قصف سوق شعبية بقذائف صاروخية، ما أسفر عن مقتل 57 مدنيا، بينهم 12 طفلا و6 نساء، وإصابة 215 آخرين بجروح، بينهم 25 طفلا و15 امرأة، بحسب مدير عام الصحة في محافظة عدن، الخضر لصور.

وفي قضايا ذات صلة، كشفت منظمة العفو أيضا، عن سقوط عشرات القتلى في صنعاء جراء نيران المدافع المضادة لطائرات قوات التحالف العربي، أطلقها عناصر ميليشيا الحوثي المسلحة وانفجرت عقب سقوطها في المناطق الآهلة بالسكان متسببةً بمقتل بعض المدنيين وتشويه البعض الآخر منهم. ونسبت المنظمة الى أحد أطباء مستشفى الثورة بصنعاء قوله ان الغالبية الساحقة (حوالي 90%) من المرضى المصابين خلال فترة الحرب يتم إدخالهم المستشفى جراء إصابتهم بنيران المدافع المضادة للطائرات. وقالت المنظمة ان مندوبيها تحدثوا مع السكان وأفراد الطواقم الطبية العاملة في تسعةٍ من مستشفيات المدينة، أكدوا بدورهم أن المدافع المضادة للطائرات هي السبب الأول لوقوع خسائر في الأرواح داخل العاصمة صنعاء. كما أدى القصف الجوي لقوات التحالف الذي تقوده السعودية على مخازن الأسلحة إلى التسبب بحدوث انفجارات كبيرة تسبّبت في مقتل مدنيين آخرين وإصابتهم.

وإلى جانب الحصار الخانق الذي فرضته قوات الحوثيين وصالح على مدينة تعز، قامت هذه القوات بعمليات قصف عشوائية مميتة ضد السكان والأحياء السكنية في المدينة، ذهب ضحيتها آلاف المدنيين، حسب تقديرات المنظمات الحقوقية. وذكر ائتلاف الإغاثة الإنسانية، وهو إئتلاف منظمات غير حكومية في مدينة تعز، أن القصف العشوائي على الأحياء السكنية في محافظة تعز وفي القرى التابعة لها من قبل القوات الحوثية والموالية لصالح، تسببت في مقتل 1231 مدنيا بينهم نساء وأطفال خلال العام 2016.

وفي العام 2015 قال تقرير صادر عن المركز الإنساني للحقوق والتنمية بتعز، وهو منظمة حقوقية غير حكومية، ان قوات الحوثي وصالح، قتلت نحو 1535 مدنيا في مدينة تعز، خلال الفترة من 25 آذار/مارس إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وقال التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، وهو تحالف يضم 10 منظمات حقوقية يمنية غير حكومية، ان القصف العشوائي من قبل القوات الحوثية والموالية لصالح على المدنيين والأحياء والمناطق المأهولة بالسكان في العديد من المحافظات اليمنية تسبب في مقتل 10668 مدنيا، خلال عامي 2015 و 2016، تشمل مقتل 8202 مدنيا خلال 2015 ومقتل 2466 مدنيا خلال 2016 بينهم المئات من النساء والأطفال.

ومن بين أكثر المجازر دموية التي ارتكبتها قوات الحوثيين وصالح في مدينة تعز كانت خلال يومي الاربعاء والخميس21 و22 تشرين أول/اكتوبر 2015، عندما أطلقت أكثر من 10 صواريخ نوع كاتيوشا على شارع جمال وأسواق وأحياء مكتظة بالسكان، ما أسفر عنها مقتل أكثر من 15 مدنياً، بينهم 3 أطفال وجرح

إلى جانب الحصار الخانق الذي فرضته قوات الحوثي وصالح على مدينة تعز منذ نيسان/ابريل 2015، قامت هذه القوات بعمليات قصف عشوائية مميتة ضد السكان والأحياء السكنية في المدينة، ذهب ضحيتها آلاف المدنيين.

أكثر من 75 آخرين، بينهم 12 طفلاً، معظمهم إصاباته خطرة. ودانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في بيان لها، هذه المجزرة المروعة، وألقت بالمسؤولية في ارتكابها على اللجان الشعبية المسلحة التابعة للحوثيين وقوات صالح، وعبرت عن قلقها البالغ إثر تدهور الوضع الإنساني في مدينة تعز، جراء نقاط التفتيش التي تقيمها المليشيا التابعة للحوثيين وصالح منذ نيسان/ابريل 2015. وتشدد ميليشيا الحوثيين وقوات صالح القيود على حركة المدنيين من والى مدينة تعز والسيطرة على الطرق المؤدية اليها، وقيامها بقطع طرق الإمداد الرئيسية للمدينة من صنعاء وعدن وإب ولحج والحديدة. وفي تأريخ 21 حزيران/يونيو 2016، أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذائف صاروخية استهدفت تجمعا للمدنيين في حي وادي المدام في تعز، ما أسفر عن مقتل 4 مدنيين بينهم ثلاث نساء، وهم: فهد محمد قاسم الفقيه 45 سنة، منى محمد عثمان اليوسفي 44 سنة، إشراق محمد علي الشيباني 35 سنة، سمر محمد علي الشيباني 13 سنة، خولة الشيباني 35 سنة، كما أصيب ثلاثة آخرون. وكانت قوات الحوثيين وصالح صعدت القصف العشوائي ضد الأحياء السكنية في مدينة تعز، منذ مطلع الشهر نفسه، رغم انعقاد مشاورات السلام في الكويت برعاية الأمم المتحدة. ودانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأشد العبارات، سلسلة الهجمات الصاروخية وقذائف الهاون على العديد من المناطق السكنية والأسواق في مدينة تعز اليمنية والتي وقعت بين الثالث والثامن من حزيران/يونيو 2016، وأسفرت عن مقتل 18 مدنيا، من بينهم سبعة أطفال، وجرح 68 آخرين. ومنذ بدء المواجهات العسكرية في مدينة تعز في نيسان/إبريل 2015 لا يكاد يمر يوم دون أن يسقط فيه مدنيون في مدينة تعز جراء القصف العشوائي للأحياء السكنية بالقذائف المدفعية وعمليات القنص من قبل قوات الحوثيين وصالح.

انتهاكات التحالف في حق المدنيين

اتهمت منظمات حقوقية محلية ودولية قوات التحالف العربي بارتكاب انتهاكات خطيرة أيضا بحق المدنيين، نتج عنها سقوط قتلى وجرحى من المدنيين بينهم أطفال ونساء. وحذّرت المنظمات الحقوقية من اتخاذ المدن والمراكز المدنية أهدافا مشروعة من قبل قوات التحالف بقيادة السعودية دون تمييز، لتستهدف المدارس والمستشفيات والمساكن وغيرها من المرافق المدنية. وفنّد التحالف العربي بعض الادعاءات الموجهة ضده، وأقرّ بوقوع عمليات قصف بالخطأ طالت مواقع مدنية سقط جراءها قتلى وجرحى مدنيين ووعد بالتحقيق فيها واتخاذ تدابير لجبر الضرر، لكن لم يعلن حتى نهاية العام 2016 عن تنفيذ أي خطوة عملية في هذا الصدد.

على سبيل المثال، لقي 27 شخصا مصرعهم من عائلة عبدالله علي الإبّي، معظمهم من النساء والأطفال في غارة شنتها طائرات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن على منزلهم بتأريخ 6 آذار/مايو 2015 بمدينة صعدة على الحدود السعودية ولم ينجُ من العائلة إلا ربّ الأسرة وثلاثة فقط من أبنائه.

وتعتبر هذه الغارة الجوية واحدة من سلسلة غارات شنتها طائرات قوات التحالف، طالت أهدافاً مدنية، رغم أن التحالف يقول ان غاراته تستهدف مواقع وتجمعات عسكرية للمتمردين الحوثيين وقوات الرئيس السابق علي صالح. وقد طالت غارات قوات التحالف مواقع مدنية عديدة بما فيها أسواق وتجمعات سكانية ومحطات الوقود والبنى التحتية وهو ما يشكل انتهاكا خطيرا لقوانين الحرب وقواعد الاشتباك.

وفي آب/أغسطس 2015 صرح المتحدث باسم فريق تقييم الحوادث في اليمن بأن تشكيلة الفريق مستقلة ومهمته إجراء تحقيق نزيه، وان هناك تعاون بناء من دول التحالف للوصول إلى نتائج التحقيق وأن المتضررين المدنيين من القصف سيتم تعويضهم من التحالف عبر الحكومة الشرعية. ووثقت منظمات محلية العديد من الغارات الجوية لقوات التحالف التي استهدفت مدنيين، أسفرت عن سقوط مئات القتلى. ففي تأريخ 26 تشرين أول/أكتوبر 2015، اعلنت منظمة أطباء بلا حدود أن أحد مستشفياتها في صعدة تعرض لقصف من مقاتلات التحالف العربي، ما أسفر عن سقوط جرحى وقتلى. وفي 19 آب/أغسطس 2016، قررت منظمة أطباء بلا حدود إخلاء جميع كوادرها الطبية من 6 مستشفيات ومراكز طبية في محافظتي صعدة وحجة بمبرر تعرض بعضها لغارات قوات التحالف العربي بقيادة السعودية، ولم تأخذ تطمينات قوات التحالف لها بعين الاعتبار. وقالت المنظمة في بيان نشرته في موقعها على شبكة الانترنت "إنه على إثر القصف الجوي الذي طال المستشفى الريفي بعبس في محافظة حجة اليمنية يوم 15 آب/أغسطس والذي تسبب بمقتل 19 شخصاً وإصابة 24 آخرين، قررت منظمة أطباء بلا حدود سحب كوادرها من المستشفيات التي تدعمها في محافظتي صعدة وحجة في شمال اليمن". وأوضحت أن المستشفيات التي قررت سحب كوادرها منها تشمل مستشفى حيدان ومستشفى رازح ومستشفى يسنم في محافظة صعدة ومستشفى عبس ومستشفى الجمهورية في محافظة حجة. وأشارت في البيان إلى أن القصف الذي طال مستشفى عبس بمحافظة حجة كان الرابع والأعنف من نوعه على مرافق المستشفى التي تدعمها (أطباء بلا حدود) خلال هذه الحرب، إضافة إلى غارات أخرى عديدة على منشآت وخدمات صحية أخرى في أنحاء اليمن.

الغارات الجوية التي شنتها مقاتلات التحالف العربي بقيادة السعودية أسفرت عن سقوط مئات المدنيين، في العاصمة صنعاء ومحافظات الحديدة وصعده وحجة وتعز وإب وذمار وغيرها، إثر استهداف مواقع مدنية أو أماكن تجمع مدنيين بشكل مخالف للقوانين الانسانية الدولية.

وفي تأريخ 30 آذار/مارس 2015، قُتل 29 شخصاً على الأقل بعد أنباء عن استهداف غارة جوية لقوات التحالف لمخيم المزرق للنازحين في محافظة حجة، شمالي اليمن، بالقرب من الحدود مع المملكة العربية السعودية. وقالت المنظمة الدولية للهجرة إن عدد القتلى وصل إلى 45 شخصاً، فيما أفاد بابلو ماركو، مدير برنامج الشرق الأوسط في منظمة أطباء بلا حدود أن المستشفى الذي تديره المنظمة في بلدة حرض المجاورة استقبل 34 جريحاً. ونفى التحالف العربي، على لسان الناطق العسكري استهداف المخيم، كما اتهم وزير الخارجية اليمني مقاتلي الحوثي بالوقوف وراء القصف.

وفي تأريخ 30 تشرين أول/أكتوبر 2016، أعلن الحوثيون عن سقوط 65 قتيلاً وعشرات الجرحى، جراء غارات جوية استهدفت سجناً ملحقا بمجمع القضاء وإدارة الأمن في مدينة الزيدية، بمحافظة الحديدة على ساحل البحر الأحمر (غربي اليمن). وأفاد مصدر طبي ان العشرات من الجثث وصلت الى المستشفيات شبه متفحمة. وقال شهود عيان لمندوب منظمة رايتس رادار ان مقاتلات التحالف العربي الذي تقوده السعودية، قصفت مبنى السجن وإدارة الأمن في مدينة الزيدية شمالي محافظة الحديدة بثلاث غارات جوية. وأوضحوا ان هذا المبنى الأمني كان يشرف عليه الحوثيون، ويتخذونه مقرا لاجتماعات دورية، وأن هذا المبنى كان يحوي غرفا مكتظّة بنحو 100 سجين، أغلبهم مدنيون اختطفتهم ميليشيا الحوثي وأودعتهم

هذا السجن، متخذة منهم دروعا بشرية لتفادي عمليات القصف من قبل التحالف. وروى ناجون من القصف أن المعتقلين حاولوا الهروب من السجن بعد وقوع الضربة الأولى، وكانوا ينادون حراس السجن لإطلاق سراحهم لكن المليشيا كانت حريصة على الإبقاء عليهم كدروع بشرية. ونفت قوات التحالف استهداف السجن، غير أنها أكدت قضف اجتماع لمسؤولين حوثيين في إدارة الأمن. وفي تأريخ 12 أذار/مايو2015، ارتكب طيران التحالف بقيادة السعودية، حادثة مروعة عبر قصف سوق شعبي في مدينة زبيد التاريخية التابعة لمحافظة الحديدة، غربي اليمن، أسفر عن سقوط 71 قتيلا ونحو 100 جريح. وأفادت مصادر محلية بأن القصف طال عمارة تتخذ منه مليشيا الحوثي مقرا لها ويطل على سوق شعبي في الشارع العام بمدينة زبيد.

وكان الناطق باسم التحالف العربي في اليمن العميد ركن أحمد عسيري نفى أكثر من مرة الاتهامات الصادرة عن بعض المنظمات الحقوقية بشأن دور التحالف في استهداف المدنيين باليمن. وأوضح أن صياغة تقارير هذه المنظمات تنم عن جهلها بالموقف الحقيقي في اليمن. وقال إن الأحكام التي صدرت عن هذه المنظمات اتسمت بالسرعة رغم أن معظمها غير موجودة على الأرض في اليمن، خاصة في مدينة حجة (شمالي غرب صنعاء)، حيث استهدفت قوات التحالف فيه مليشيا الحوثي وزعمت هذه المنظمات أن عشرات المدنيين سقطوا قتلى. وشكلت قوات التحالف العربي فريق مشترك مستقل يتكون من 14 عضواً من ذوي الخبرة والاختصاص في الجوانب العسكرية والقانونية ويضم أعضاء من كل من المملكة العربية السعودية والكويت والجمهورية اليمنية وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

PHOTO: Reuters (Khaled Abdullah)

وفي تأريخ 24 تموز/يوليو 2015، قصفت مقاتلات التحالف العربي مدينة سكنية في مدينة المخا الساحلية، التابعة لمحافظة تعز، غربي اليمن، أسفر عن سقوط نحو 102 قتيل والعشرات من الجرحى جميعهم من المدنيين. المتحدث الرسمي باسم فريق المحققين نفى استهداف مقاتلات التحالف العربي للمدنيين في بعض الحالات التي وجهت له الاتهامات بقصفها، وأوضح أن العمليات طالت أهدافا عسكرية للانقلابيين وأن إحدى الغارات الجوية للتحالف أثّرت خطأ على جزء من مجمع سكني، والتحالف العربي سيعوض ذوي الضحايا. مشيرا إلى أن الفريق تلقّى شكاوى من جهات عديدة وشملها التحقيق وأن حالتين فقط من أصل 8 حالات تم التحقيق فيها طالت مدنيين، تبين أنها ناتجة عن خطأ لقوات التحالف.

وقال الناطق الرسمي باسم فريق التحقيق المشترك المستشار القانوني منصور أحمد المنصور ان التحقيق بدأ عمليا في الإدعاءات بشأن الإنتهاكات من قبل قوات التحالف أثناء العمليات العسكرية في اليمن، فقد قام الفريق بالبدء في تقييم عدد من الحوادث المنسوبة إلى قوات التحالف وتوصّل إلى عدد من التقارير لبعض الإدعاءات وأنهى تقارير تتعلق بثمان ادعاءات. وقال المنصور في مؤتمر صحافي عقده في قاعدة الملك سلمان الجوية بالقطاع الاوسط في 4 آب/أغسطس 2016 ان الفريق المشترك "يعتمد في عمله لتقييم الحوادث على التأكد من الجوانب القانونية لعمليات الاستهداف المتوافقة مع القانون الدولي والأستفادة من الآلية الأمريكية والبريطانية لتقييم الحوادث وقانون النزاعات المسلح (LOAC) ، ويعد الفريق تقريراً لكل حالة على حدة

متضمناً الحقائق والظروف والملابسات المحيطة بكل حادثة".
وكانت أكبر عملية دموية استهدفت مدنيين في اليمن تلك الغارة الجوية لقوات التحالف التي قصف مجلس عزاء آل الرويشان في القاعة الكبرى بصنعاء في تأريخ 8 تشرين أول/أكتوبر 2016، حيث شنت مقاتلات التحالف العربي غارتين متتاليتين على هذه القاعة، ذهب ضحيتها نحو 140 قتيلا ومئات الجرحى، وفقا للمصادر الحوثية، بينهم قيادات عسكرية وأمنية موالية للرئيس السابق علي صالح.
وأعلنت قيادة قوات التحالف عقب ذلك، قبولها بما خلصت إليه نتائج التحقيق المستقلة في هذه الحادثة، معربة عن أسفها لهذا الحادث غير المقصود، وأنه "بدأ فعلياً باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ما ورد من توصيات".
وأضاف البيان، أن "قيادة التحالف تعلن ذلك لتعرب عن أسفها لهذا الحادث غير المقصود، وما نتج عنه من آلام لأسر الضحايا، والذي لا ينسجم مع الأهداف النبيلة للتحالف وعلى رأسها حماية المدنيين واعادة الأمن والاستقرار لليمن".
وقال الفريق المشترك المكلف بالتحقيق في الحادثة انه "تم استهداف الموقع بشكل خاطئ، ما نتج عنه خسائر في أرواح المدنيين وإصابات بينهم، وعليه توصل الفريق إلى أنه يجب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق الأشخاص الذين تسببوا في الحادثة، والعمل على تقديم التعويض المناسب لذوي الضحايا والمتضررين".
وإلى جانب انتهاكات حقوق الانسان في اليمن من قبل مختلف أطراف الصراع المحليين والاقليميين واصلت الولايات المتحدة الأمريكية، غاراتها بواسطة الطائرات بدون طيار (درونز)، استهداف قيادات في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، غير أن هذه الغارات طالت أيضا مدنيين وزعماء قبائل ينشطون في مقاومة مسلحي جماعة الحوثي، كما حصل في مناطق محافظات البيضاء ومأرب وشبوة وغيرها، كما تواصل التحليق في مناطق عديدة وسط وجنوب اليمن.

وفي حين أكدت منظمات حقوقية أن الهجمات الجوية الأمريكية باستخدام الطائرات بدون طيار (درونز) في اليمن لاتزال تتسبب في قتل وجرح مدنيين يمنيين، أكدت أنها استخدمت في منطقة قيفة الريفية التابعة لمدينة رداع، كغطاء جوي لتسهيل مهمة تقدم القوات الحوثية نحو المناطق القبلية هناك، والذي استغلته عناصر القاعدة أيضا لحشد التعاطف القبلي معها، وتبرير عملياتها الإرهابية، بالقتال ضد الأمريكان الذين يساندون ميليشيا الحوثي.
واعترفت وزارة الدفاع الامريكية (بنتاغون) في أيار/مايو 2016، بأن جيشها شن غارة جوية في اليمن أودت بحياة 4 من المتشددين المنتمين لتنظيم القاعدة. وكشفت قيادة الجيش الامريكي كذلك عن شن 3 غارات أخرى لم يذكر عنها شيء من قبل. وأضاف بيان لوزارة الدفاع الأمريكية أن تلك الغارات الثلاث نفذت في اليمن خلال الفترة بين شباط/ فبراير وآذار/مارس 2016، وادعت انها قتلت 11 من مقاتلي القاعدة.
وقال بيان البنتاغون إن العدد الإجمالي للغارات التي شنها الجيش الأمريكي في اليمن ضد القاعدة خلال العام 2016 بلغ 9 غارات. وبرّر تنفيذ هذه الغارات في اليمن بقوله "لا يزال تنظيم القاعدة في جزيرة العرب يمثل تهديدا مهما للمنطقة وللولايات المتحدة ولغيرها".

Photo: Reuters (Khaled Abdullah)

وقال مكتب التحقيقات الصحافية البريطاني ان عدد الغارات المؤكدة للطائرات الأمريكية بدون طيار على اليمن خلال العام 2016 تصل الى 31 غارة، بينما هناك غارات محتملة أخرى في حدود 11- 12، وسقط نتيجة لذلك بين 88 و 123 قتيلا، ولم يذكر أن بين القتلى مدنيين، غير أن مصادر محلية تشير الى أن من بين القتلى مدنيين أيضا.
وأضاف ان عدد الغارات المؤكدة للطائرات الأمريكية بدون طيار على اليمن خلال العام 2015 تصل الى 22 غارة، بينما هناك 10 غارات أخرى محتملة، تسبب في مقتل بين 75 إلى 103 شخصا بينهم 7 قتلى مدنيين وطفلين.

Photography: Azzam Alzubairy

المدنيون دروعا بشرية

في سابقة خطيرة اختطفت مليشيا الانقلابيين الحوثيين ناشطين ومعارضين سياسيين، وقامت بنقلهم إلى مراكز اعتقال غير قانونية، محتَمَلة الاستهداف من قبل طائرات قوات التحالف، مثل معسكرات تابعة للجيش الموالي لها، حيث اتخذتهم دروعاً بشرية، تنفيذاً لتهديدات سابقة بذلك أفصح عنها سلفا مقربون من الحوثيين والرئيس السابق علي صالح، عقب إعلان حزب الإصلاح المناهض للحوثيين تأييده للعمليات العسكرية لقوات التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن، ففي تأريخ 15 نيسان/أبريل 2015، اختطفت مليشيات الحوثي والقوات الموالية لصالح القيادي الإصلاحي بمحافظة إب أمين الرجوي بعد استدراجه الى مبنى إدارة الأمن في مدينة إب واقتادته إلى جهة مجهولة بتأريخ 3 نيسان/ابريل 2015، حيث أخفي قسرياً منذ تلك اللحظة، وإثر جهود مضنية بذلتها أسرته لمعرفة مكانه ومصيره، تمكنت بتأريخ 31 أيار/مايو 2015 من العثور على جثته مشوّهة وعليها آثار حروق وكسور بمستشفى ذمار العام، تعرفت عليه بواسطة أبنائه، الذين كشفوا عن احتمال تعرضه للتعذيب قبل اتخاذه مع مختطفين آخرين دروعاً بشرية في موقع جبل هرّان العسكري الذي استهدفته طائرات التحالف أكثر من مرة، آخرها الهجوم الذي أودى بحياة عشرات المختطفين بتأريخ 21 أيار/مايو 2015، بينهم الناشط السياسي الرجوي واثنين صحافيين مختطفين، هما عبد الله قابيل مراسل التلفزيون اليمني المستقل (يمن شباب)، ويوسف العيزري مراسل تلفزيون حزب الإصلاح (سُهيل)، الذين كانت مليشيا الحوثي اختطفتهما يوم الأربعاء 20 أيار/مايو أثناء عودتهما من تغطية مهرجان لرجال قبائل مناوئين للحوثيين في محافظة ذمار (100 كيلو جنوب صنعاء) وقد طالب الاتحاد الدولي للصحافيين حينها الأمم المتحدة بالتحقيق في مقتلهما. وقد وثّقت منظمة رايتس رادار مقتل 11 شخصاً على الأقل من ضحايا مجزرة الدروع البشرية في جبل هرّان، وذكر الأهالي وشهود عيان بأن الحوثيين وقوات صالح تمركزت على قمة جبل هران ونصبت على قمته مضادات الطيران واستخدمت مقر إدارة حديقة هرّان كمخزن للأسلحة وسجن غير قانوني لمعارضيها تحت إشراف أحد قيادات الحوثيين في ذمار يدعى أبو زيد عبد الغني الطاووس وهو ينتمي الى معقل جماعة الحوثي في محافظة صعدة.

القتل بدم بارد

لم يقف الأمر عند شن الحرب في أكثر من منطقة يمنية واستهداف الخصوم السياسيين والصحافيين والمتظاهرين السلميين، بل شملت ممارسات القتل خارج إطار القانون أيضا حالات إعدام بدم بارد لمواطنين عُزَّل، بصورة مفزعة لم يسبق لها مثيل في اليمن، الأمر الذي يكشف حالة مخيفة من الاستهتار بالحق في الحياة. ووثّقت منظمة رايتس رادار ومنظمات حقوقية أخرى حالات إعدام بدم بارد عند نقاط التفتيش وطوابير المواطنين أمام محطات الوقود وداخل مقرات حكومية خدمية وحتى خلال اقتحامات المنازل.

ففي مطلع آب/أغسطس 2016، أقدمت مليشيا جماعة الحوثي على إعدام 4 زعماء قبليين من قبيلة آل عمر بعد ان قامت باختطافهم من داخل منازلهم بمديرية ذي ناعم بمحافظة البيضاء (وسط اليمن). وأفادت مصادر مقربة من الضحايا أن مواطنين عثروا على جثث 4 مشايخ، مرمية في أرض زراعية، بمنطقة الملاجم في محافظة البيضاء وهم الشيخ أحمد صالح العمري والشيخ محمد احمد العمري والشيخ صالح سالم بنه وصالح أحمد صالح العمري.

وفي مدينة إب في حادثة مستقلة أقدمت قوات عسكرية تابعة للحوثيين وعلي صالح بتأريخ 14 نيسان/أبريل 2016، على تطويق ومداهمة منزل المواطن اليمني بشير شحرة بواسطة عربات عسكرية، ثم باشرت بإعدامه بدم بارد أمام أطفاله وأسرته، رغم تسليم نفسه لهم. وأوضح شهود عيان أن بشير شحره خرج من منزله أعزلا والتقى بالمسلحين الحوثيين وهو رافع يديه الا ان المليشيا الحوثية باشرت بإطلاق النار عليه وأردته قتيلا على الفور، وقد منعت المليشيا مواطني المدينة من الدخول والخروج الى مكان وقوع هذه الحادثة، وقاموا بالتهجّم على امرأة لأنها خرجت من منزلها مع طفلها، فيما اعتقلت سائق سيارة مرّ بالقرب من المدينة القديمة، مشيرةً إلى أن جثة شحرة تعرضت للسحل بعد القتل، إمعاناً في إرهاب أبناء مدينة إب. ووفقا لسكان محليون فقد أقدم المسلحون الحوثيون على إعدام بشير شحرة لأنه رفض استبدال خطيب مسجدهم بخطيب موالي للحوثيين.

وفي تأريخ 17 آذار/مارس 2016، أقدم مسلحوا حوثيون على قتل 16 شابا مختطفا من منطقة العبدين وغراز كانوا معتقلين في أحد سجون جماعة الحوثي في منطقة الطلح بسحار محافظة صعدة. حيث أفاد التحالف اليمني لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان (رصد)، بأن الضحايا أعدموا رميا بالرصاص في الرأس ثم جمعت جثثهم ووضعت تحتها مواد متفجرة ونسفت عن بعد، ما أدى إلى تناثر جثثهم الى أشلاء. وبعد يومين من هذه الحادثة، وتحديدا في 19 آذار/مارس، قامت جماعة الحوثي بإبلاغ أهالي الضحايا أن هؤلاء الشباب قتلوا في غارة جوية لقوات التحالف العربي، في حين نفى التحالف رواية الحوثيين، وأنه تمكن من توثيق شهادات اهالي الضحايا الذين تمكن من الاتصال بهم.

وفي تأريخ 10 تشرين أول/اكتوبر 2014، أقدم مسلحون حوثيون على قتل الطبيب الصيدلاني وضاح الهتاري في صيدلية دار الدواء المجاورة للمستشفى الجمهوري بالعاصمة صنعاء، بدم بارد أمام مرأى ومسمع المارّة، بذريعة الاشتباه به بسبب لحيته.

وفي تأريخ 2 كانون أول/ديسمبر 2014، أقدم مسلحون حوثيون بمديرية ريف إب على قتل الشاب العشريني فاكر محمد عبدالجليل، 28 سنة، في منزله وبجوار والدته وأخته، حيث حاول الضحية الاختباء في دولاب الملابس في غرفة نومه، غير أن المسلحين الذين جاؤوا لاستدعائه على خلفية شكوى من أحد أقاربه طرأت بينهما خلافات عائلية، لاحقوه وأطلقوا عليه الرصاص فأردوه قتيلاً، أمام أسرته.

وفي تأريخ 6 كانون أول/ديسمبر 2014، قتل الطفل حسين مجلي الابرقي، البالغ من العمر 15 عاماً في محافظة عمران من قبل مسلحين حوثيين بعد اطلاق أحدهم النار عليه بذريعة خروج دخان العادم بكثافة من سيارته الكبيرة أثناء مروره من نقطة تفتيش حوثية.

وفي تأريخ 5 تموز/يوليو 2015، قتل مسلحون حوثيون بدم بارد كلاً من عبد الله فرج محمد مرزوق من محافظة الحديدة ومالك عبد الله قاسم العسكري من محافظة تعز، رمياً بالرصاص داخل مبنى مصلحة الجوازات بالعاصمة صنعاء، وأصيب 4 آخرون. ووفقاً لشهود عيان تمكنوا من توثيق الجريمة بصورة فوتوغرافية نشرتها وسائل الإعلام إن المسلحين الحوثيين باشروا بإطلاق النار على طابور يزدحم فيه المواطنون داخل ساحة مصلحة الهجرة والجوازات بصنعاء، كانوا ينتظرون استلام جوازاتهم أمام نافذة استلام الجوازات، ما أسفر عن مقتل هذين الشخصين وجرح 4 آخرين.

وفي تأريخ 9 حزيران/يونيو 2015، قتل مسلحوا الحوثي

شملت ممارسات القتل خارج القانون من قبل الميليشيا الحوثية حالات إعدام بدم بارد لمواطنين عزَّل، بصورة مفزعة لم يسبق لها مثيل في اليمن، الأمر الذي يكشف حالة مخيفة من الاستهتار بالحق في الحياة. ووثّقت منظمة رايتس رادار ومنظمات حقوقية أخرى حالات إعدام بدم بارد عند نقاط التفتيش وطوابير المواطنين أمام محطات الوقود وداخل مقرات حكومية خدمية وحتى خلال اقتحامات المنازل.

فتاة تدعى نهى عمر قطاعي، إثر إطلاق نار عشوائي في محطة للوقود بمحافظة الحديدة غرب البلاد. ووفقاً لشهود عيان فإن الفتاة نهى قطاعي، التي تسكن في حارة اليمن بالحديدة، كانت تنتظر دورها لتعبئة سيارتها بالبنزين، أثناء اطلاق المسلحين الحوثيين للرصاص الحي بشكل عشوائي داخل المحطة ما تسبب في إصابتها برصاصة أردتها قتيلة. وفي اليوم السابق، قُتل شاب يدعى نور الدين صلاح المعزبي، برصاص مسلحي الحوثي في إحدى محطات الوقود بالحديدة أمام زملائه ومعلميه في مدرسة المحيد، بقرية كلبة مخدرة، وذلك بعد رفض طلاب المدرسة ترديد شعار الصرخة (شعار الحوثيين) خلال الاحتفال بالمولد النبوي، والذي أثار حنق المليشيا التي فتحت نيران أسلحتها على الطلاب فأردت مشعل قتيلا، وخلّفت حالة من الرعب والذهول في أوساط الطلاب. وفي تأريخ 10 حزيران/يونيو 2016، تعرض الطفل عمرو خالد البريهي للدهس من قبل أحد أطقم مليشيات الحوثي في شارع الحوبان، المدخل الشرقي الرئيسي لمحافظة تعز والذي تسبب في وفاته.

photo: Dawood Alwahbani

أيضا إثر خلاف نشب بينه وبين أحد الحوثيين، حيث أطلق عليه مسلحون حوثيون رصاصتين في ظهره أردته قتيلاً، في حين تتحدث العديد من المصادر أيضاً عن قتل عدد من ابناء الحديدة في حوادث مشابهة بمحطات أخرى لتعبئة الوقود. وفي منطقة الحدأ بمحافظة ذمار، أقدمت ميليشيا الحوثي صباح السبت 10 كانون أول/ديسمبر 2016، على قتل الطفل مشعل محمد صالح مشرف البالغ من العمر 12 سنة

وهناك العديد من حالات القتل المشابهة، حيث تحدث ناشطون حقوقيون في منطقة حزم العدين بمحافظة إب عن دهس حوثيين طفلا ثم طلبوا من أهله أن يدفنوه ويؤدوا الصرخة (الهتاف الحوثي) وفي حي مذبح بالعاصمة صنعاء، دهس الحوثيون، بتأريخ 9 حزيران/يونيو2016، الشاب رعد علي إبراهيم الريمي، 17 عام، ثم انصرفوا وتركوه ينزف حتى فارق الحياة.

الموت تحت التعذيب

انتشرت ظاهرة التعذيب بوتيرة ممنهجة في السجون الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين الحوثيين وصالح في اليمن وكذلك في سجون القوات الإماراتية في عدد من مدن الجنوب، وإن بدرجة أقل، حيث تحدث العديد من الناشطين اليمنيين المفرج عنهم بمرارة عمّا لاقوه من معاملة سيئة خلال احتجازهم وتعرضوا للتعذيب. وقدّرت العديد من المصادر الحقوقية عدد القتلى المدنيين بسبب التعذيب في سجون الانقلابيين الحوثيين بنحو 71 قتيلا، في أنحاء متفرقة من اليمن، بالإضافة الى قتيلين في سجون تابعة للقوات الحكومية في مدينة المكلا. وتتراوح أعمال التعذيب وسوء المعاملة بين الضرب والصعق بالكهرباء، والحرمان من أي اتصال بعائلاتهم أو الحصول على أي مساعدة قانونية، في ظروف احتجاز سيئة للغاية، وأحيانا بالنسبة للسجون الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، المقايضة على حرية الضحايا مقابل مبالغ مالية.

ففي تأريخ 2 حزيران/يونيو 2016، أطلقت جماعة الحوثي جثة المواطن اليمني عبدالله سالم عبدالقوي الحميقاني إثر وفاته تحت التعذيب بعد عدة أشهر من اختطافه واخفائه قسريا في محافظة البيضاء.

وفي محافظة إب برزت منذ وقت مبكر ظاهرة تعذيب المختطفين حتى الموت، لكن الظاهرة لم تحظ بتغطية إعلامية وحقوقية تتناسب وحجم الظاهرة ففي 7 شباط/فبراير 2016 وصل نبأ وفاة الشاب مجاهد محمد حمد الزيدي من أبناء مديرية بعدان في سجن الأمن السياسي بعد 47 يوما من اختطافه هو وشقيقيه من قبل مليشيا الحوثي وقوات صالح وإيداعهم سجن الأمن السياسي الذي اتخذته مليشيا الانقلاب سجنا لمعارضيها.

وقالت أسرة الزيدي ان الضحية تعرض لعمليات تعذيب قاسية أدت إلى وفاته في ثالث أيام اختطافه، وان المليشيا الحوثية ظلت متسترة على نبأ وفاته قرابة الشهر ونصف الشهر، قبل أن تفاجأ الأسرة بنبأ وفاته متعذرة بإصابته بنوبة قلبية، وهو الأمر الذي كذبه شقيقاه اللذان اختطفا معه، حيث أكدا تعرض شقيقهما لعمليات تعذيب أدت إلى وفاته.

وفي 24 شباط/فبراير 2016، توفي القائد القبلي محمد زيد السبل تحت التعذيب بعد يوم من اختطافه من قبل مليشيا الحوثي وصالح في مديرية القفر شمالي غرب محافظة إب، وفقا لشهود عيان ظهرت على جسده آثار عمليات تعذيب بشعة بعد استلام جثته التي بقيت محتجزة لدى المليشيا الحوثية لعدة أيام قبل أن تسلمها إلى أهل الضحية، وهي جثة هامدة وعليها آثار تعذيب بالغة.

وفي شهادة قيدتها منظمة رصد الحقوقية، قال أحد أقارب السبل "ان

مليشيا الحوثي عندما خطفت ابن عمي محمد زيد السبل في مديرية القفر قامت بتقيده وسحله حيا ووصلت بهم بشاعة التعذيب إلى قطع عضوه التناسلي الذكري، ونحن أولاد عمومته نعرف المجرمين وقادتهم".

وفي تأريخ 29 كانون ثاني/يناير 2016 تسلمت أسرة الجبري جثة ابنها المختطف منيف الجبري (27 عاماً) الذي توفي تحت التعذيب في أحد السجون التابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح بحي مذبح، شمالي غرب العاصمة صنعاء.

وأفاد أحد أقارب الجبري أن منيف توفي تحت التعذيب الذي تعرض له داخل سجن منطقة الكرامة الأمنية بأمانة العاصمة الذي احتجزه فيه مسلحوا الحوثي وصالح، وأن آثار تعذيب متعددة كانت ظاهرة على جثته أثناء تسليمها لأسرته التي تعرضت هي الأخرى للتهديد والوعيد في حال اثارت القضية عبر وسائل الإعلام أو المنظمات الحقوقية.

وفي 20 تشرين ثاني/نوفمبر 2015 توفي علي حمود عوضه (33 عاماً)، يحمل درجة الماجستير، بعد تعرضه للتعذيب الشديد من قبل

ميليشيا جماعة الحوثي داخل سجن إدارة أمن مديرية شبام بمحافظة المحويت. وذكر أحد أقاربه أن مسلحي الحوثي وصالح قاموا باختطاف علي عوضه عقب عودته من أداء فريضة الحج وذلك بتهمة زائفة مفادها تسلمه مبالغ مالية مقابل الإدلاء بمعلومات عن تحركات مسلحي جماعة الحوثي وحليفها صالح في محافظة المحويت. وأضاف "منعونا من زيارته في الـ20 يوماً الأخيرة من احتجازه وهي الفترة التي تعرض خلالها لتعذيب جسدي ونفسي بطريقة وحشية أدت إلى وفاته ورفض الحوثيون أن يسلموا لنا جثته إلا بعد أن وقعنا لهم على ورقة تنازل عن القضية". وفي تأريخ 31 آب/أغسطس من العام 2015، عثر مواطنون من أبناء مديرية الرضمة على جثث للمواطن عبدالكريم محسن القحف ونجله الشاب المقداد عبدالكريم القحف مرمية على قارعة الطريق في جبل شيزر بعزلة الصبّار، وعليهما آثار تعذيب. وأشارت المصادر الموثوقة إلى أن القحف ونجله تعرضوا لعمليات تعذيب وصلت حد الموت داخل سجون مليشيا الحوثي وصالح في مدينة يريم وسط اليمن. وقالت مليشيا الحوثي اختطفت المواطن القحف ونجله من منزلهما عقب اجتياحها المديرية في آب/أغسطس 2015 وأودعتهما في سجن خاص بالميليشيا في مدينة يريم ومارست ضدهما عمليات تعذيب وحشية حتى الموت قبل أن تقوم برمي جثتيهما على قارعة الطريق في جبل شيزر.

وفي مطلع نيسان/ابريل 2015، كشفت مصادر حقوقية يمنية عن قيام مسلحي الحوثي بحملة تصفية جسدية وإعدامات لجنود يتبعون اللواء33 مدرع في محافظة الضالع، طالت الإعدامات 7 جنود، على الأقل، لأنهم رفضوا المشاركة في الحرب على السكان وقرروا مغادرة المعسكر. ووفقا لإفادات ضحايا أفرج عنهم، تعرضوا وزملاؤهم للضرب لفترات طويلة، وتعليق أجساد آخرين في أوضاع معاكسة للوضعية الطبيعية، فضلا عن تعذيبهم بالصعق الكهربائي والحرق بالسجائر وصب الماء الساخن على أجسادهم وتهديدهم بالقتل وانتهاك أعراضهم، وإخضاعهم لعمليات إعدام صورية. وفي العاصمة صنعاء وثّقت منظمات حقوقية مقتل الناشط اليمني والمعلم صالح عوض البشري، البالغ من العمر 35 سنة، تحت التعذيب في سجون الحوثيين، وهو من أبناء منطقة الحيمة الخارجية بمحافظة صنعاء، وأب لسبعة أطفال، كانت اختطفته مليشيا الحوثي/صالح مع ثلاثة آخرين من رفاقه، هم علي طاهر الفقيه وعبدالجليل الصباري ومنصور النظامي، بتأريخ 11 شباط/فبراير 2015، عقب مشاركتهم في احتفالية سلمية بصنعاء بمناسبة ثورة 11 شباط/فبراير، واقتيدوا إلى مكان مجهول، تعرضوا فيه لأبشع أنواع التعذيب، قبل أن يتم العثور على أجسادهم مرمية في أحد شوارع العاصمة، بتأريخ 13 شباط/فبراير، كانوا جميعهم في حالة يرثى لها، أسعفوا إثرها إلى المستشفى، غير أن صالح البشري فارق الحياة متأثراً بعمليات التعذيب الوحشية. وتحيط جماعة الحوثي السجون التي تديرها بسرية بالغة، حيث يقبع فيها آلاف المعتقلين المدنيين من الذين خطفتهم ميليشياتها في مختلف المحافظات والمناطق التي تقع تحت سيطرتها، ويقدر عدد المعتقلين في سجونها بأكثر من 8000 معتقل والتي تؤكد الكثير من الشواهد وقوع الكثير من حالات التعذيب في هذه السجون بطريقة وحشية نجم عنها وفاة العشرات. عمليات التعذيب التي تمارسها ميليشيا جماعة الحوثي ضد المختطفين لم تكن أمراً جديداً، فقد وثّق ناشطون حقوقيون منذ وقت مبكّر، جملة من هذه الانتهاكات في سجون الحوثيين في محافظات صعدة وحجة وعمران شمالي اليمن، وقدّموا أرقاماً مهولة ومعلومات مذهلة عن قصص التعذيب وأوضاع السجناء. وفي سياق آخر، أعلنت القوات الحكومية التابعة لسلطة الرئيس هادي أواخر نيسان/ابريل 2016، استعادة مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت، شرقي اليمن، من قبضة عناصر القاعدة، في عملية عسكرية خاطفة، مدعومة بقوات التحالف العربي وقالت إنها طردت عناصر القاعدة من هذه المدينة بعد أن كان عناصر التنظيم سيطروا على هذه المدينة لمدة عام، وشاركت قوات خاصة سعودية وإماراتية إلى جانب الجيش اليمني في تلك العملية العسكرية

الخاطفة التي استهدفت أحد أهم معاقل تنظيم القاعدة. بعد رحيل عناصر تنظيم القاعدة من مدينة المكلا، رصد ناشطون حقوقيون حالات اختطافات وتعذيب أكثر فداحة من ذي قبل ارتكبتها القوات الحكومية، ففي تأريخ 15 أيار/مايو 2016، أعلن في مدينة المكلا عن وفاة القيادي في المقاومة الشعبية بمحافظة شبوة محمد عوض بارحمة بعد يومين من اعتقاله من بيته واثنين من إخوانه من قبل قوات الجيش الحكومية بمدينة المكلا في ظروف غامضة. وأفاد مصدر مقرب من أسرة بارحمة أن جثة الضحية وجدت في ثلاجة مستشفى ابن سيناء الحكومي بمدينة المكلا وعليها آثار تعذيب، ورفضت أسرة الضحية تسلّم الجثة إلا بعد الحصول على تقرير مفصل عن الظروف الغامضة التي توفي فيها ومن المسؤول عن ذلك.

وأوضح المصدر أن قوات الجيش الحكومي بالمكلا اعتقلت بارحمة وشقيقيه وليد وعيدروس في وقت سابق، من منزلهما الواقع بمنطقة بويش بالمكلا، بواسطة قوة عسكرية مكونة من أربعة عربات تابعة لقوات النخبة العسكرية واقتيدوا إلى جهة مجهولة وبعد يومين وجدت جثة محمد عوض بارحمة في ثلاجة الموتى التابعة لمستشفى ابن سيناء وعليها آثار تعذيب. وفي حادثة مشابهة، توفي المواطن لطفي جمعان بافطيم الملقب (بيليه) بتاريخ 17 حزيران/يونيو 2016، جراء التعذيب بعد اعتقاله من قبل قوة عسكرية تابعة لحكومة الرئيس هادي في مدينة المكلا، حضرموت، واقتياده إلى جهة غير معروفة.

التوصيات

مطالبة الأمم المتحدة بتقديم الدعم الفني لأعمال اللجنة الوطنية المكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادر في 24 أيلول/سبتمبر 2015 والضغط على كل أطراف النزاع من أجل تسهيل مهام هذه اللجنة وتوفير الحماية اللازمة لطواقمها الميدانية وتمكينهم من القيام بمهامهم في استقبال الشكاوى وتقصّي الحقائق وجمع المعلومات والأدلة وزيارة الأماكن المطلوب زيارتها في عموم أرجاء اليمن.

- مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية جرّاء ما يحدث في اليمن من انتهاكات لحقوق الإنسان والعمل الجاد والعاجل على حماية المدنيين وفقا للمواثيق والمعاهدات الدولية وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف.

- إلزام جماعة الحوثي بوقف عملياتها العسكرية ضد المدنيين ومنع القصف العشوائي للأحياء المأهولة بالسكان في محافظة تعز وفي بقية المحافظات اليمنية التي تدور فيها مواجهات بين قواتها والقوات الحكومية وإلزامها بسرعة إطلاق سراح المحتجزين في معتقلاتها ووقف تعذيبهم فورا وإلزامها بالقوانين الإنسانية الدولية التي تصون حياة الإنسان وتحفظ كرامته.

- مطالبة الرئيس السابق علي عبدالله صالح بوقف المشاركة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان باليمن إثر استخدامه للقوات العسكرية الموالية له في الحرب الراهنة باليمن التي يسقط فيها مدنيون وإلزامه بالحفاظ على مدنيّة حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه والتوقف عن تحويل هذه القوات العسكرية ومسلحي حزبه الى ميليشيا مسلحة، تتساهل في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

- إلزام التحالف العربي بقيادة السعودية، بتفادي تكرار عملياتها العسكرية التي تقصف أهدافا مدنية باليمن ويسقط جراءها أبرياء مدنيون والالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، بالاضافة الى تعويض الضحايا المدنيين، الذين قتلوا أو أصيبوا أو تضرروا جراء غاراتها الجوية التي طالتهم في اليمن وسرعة جبر الضرر لهم.

- إلزام القوات العسكرية والسلطات الأمنية التابعة لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي بالالتزام بالقوانين والمواثيق الإنسانية الدولية وتفادي ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان سواء أثناء المواجهات المسلحة مع خصومها أو عند ممارسة سلطاتها الميدانية أو في السجون والمعتقلات ومحاسبة المرتكبين لمثل تلك الانتهاكات حتى لا تصبح سلوكا حكوميا شائعا دون رقيب أو محاسبة.

- مطالبة المقاومة الشعبية الالتزام بقواعد الاشتباك وإلزام أفرادها بمبادئ القانون الدولي الانساني وروح القانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء المواجهات المسلحة وتفادي ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

منظمة رايتس رادار

من نحن؟

منظمة (**رايتس رادار**) لحقوق الإنسان، هي منظمة غير حكومية، لمراقبة وتعزيز حقوق الانسان العربي والدفاع عنها.

أسسها نخبة من القيادات الحقوقية والنشطاء والمهتمين بالشأن الحقوقي العربي وتعنى بالرصد والتوثيق للانتهاكات الحقوقية والمناصرة للضحايا وتبنّي قضاياهم العادلة والتدريب الحقوقي وتهتم بكافة المجالات الحقوقية وفي مقدمتها الحريات الإعلامية وحرية التعبير، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق المعاقين، حقوق السجين، الحق في العدالة، حقوق اللاجئ والحقوق العامة.

وتضم منظمة رايتس رادار شكبة واسعة من المراسلين والراصدين والموثّقين الميدانيين وشبكة علاقات واسعة مع المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية وتستخدم أحدث التقنيات الالكترونية في عمليات الرصد والتوثيق والتواصل والنشر.

أهدافنا:

1- رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان العربي.
2- تقديم المناصرة والدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الانسان العرب.
3- بناء القدرات الحقوقية وتطوير المهارات القيادية في العالم العربي.
4- خلق قنوات تواصل وتشبيك مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

رؤيتنا:

التميّز في مراقبة وتوثيق وضع حقوق الانسان في العالم العربي.

رسالتنا

رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان العربي بطريقة احترافية ومتطوّرة وتوفير المناصرة والدعم القانوني لضحايا حقوق الانسان العرب وخلق فرص تدريبية لبناء القدرات الحقوقية والمهارات القيادية وفتح قنوات تواصل مع المنظمات الدولية، للحد من ارتكاب الانتهاكات لحقوق الانسان وملاحقة المرتكبين لها قضائيا وتعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

قيمنا :

1- الاستقلالية والتوازن.
2- المصداقية والتميّز.
3- الاحترافية والمسئولية.

RIGHTS RADAR

اليمن:القتل المرعب للمدنيين

Tel. + WhatsApp: +90 553 900 4000 , E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar.org , Istanbul, Turkey.

RightsRadar